الأمم المتحدة S/2008/460

مجلس الأمن

Distr.: General
15 July 2008
Arabic
Original: English

تقرير بعثة مجلس الأمن إلى جيبوتي (بشأن الصومال) والسودان وتشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكوت ديفوار، ٣١ أيار/مايو إلى ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨

أولا – مقدمة

١ – يتضمن هذا التقرير الذي أعدته بعثة مجلس الأمن إلى أفريقيا في الفترة من ٣١ أيار/مايو إلى ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، خمسة فروع تغطي زيارة المجلس إلى جيبوتي (الصومال) والسودان وتشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية و كوت ديفوار، على التوالي. وينتهي كل فرع بتوصيات محددة مقدمة إلى مجلس الأمن، وإلى الأطراف المعنية والمجتمع الدولي. ويلي هذا التقرير الإحاطة التي قدمها إلى المجلس رؤساء بعثة مجلس الأمن إلى أفريقيا في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

٢ – أبلغ رئيس مجلس الأمن الأمين العام، في رسالته المؤرخة ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٨ (S/2008/347)، أن أعضاء مجلس الأمن قرروا إيفاد بعثة إلى أفريقيا في الفترة من ٣١ أيار/مايو إلى ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وقد سافرت البعثة إلى جيبوتي (الصومال) والسودان وتشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية و كوت ديفوار. واشترك في قيادة الجزء المتعلق بالصومال والسودان من البعثة السفير دوميساني كومالو، الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة، والسير جون سويرز، الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة. وتولى السفير جان موريس ريبير، الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، قيادة الجزأين المتعلقين بتشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وتولى السفير ميشيل كافاندو، الممثل الدائم لبوركينا فاسو لدى الأمم المتحدة، قيادة الجزء المتعلق بكوت ديفوار. وترد اختصاصات البعثة وتشكيلها في المرفق الأول من هذا التقرير.

240708 230708 08-42329 (A)

ثانيا – زيارة جيبوتي لأغراض شؤون الصومال

ألف – المعلومات الأساسية والسياق

٣ – جاءت زيارة مجلس الأمن إلى جيبوتي في أعقاب سلسلة من المحادثات التي عقدت في جيبوتي تحت رعاية الممثل الخاص للأمين العام. وقد بدأت الجولة الثانية من المحادثات التي أفضت إلى اتفاق بين الحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال والتحالف من أجل إعادة تحرير الصومال في ٣١ أيار/مايو، قبل أيام قليلة من زيارة المجلس إلى جيبوتي. وأكدت زيارة بعثة المجلس من جديد التزام المجتمع الدولي بالتوصل إلى تسوية شاملة ودائمة للحالة في الصومال من خلال الميثاق الاتحادي الانتقالي، وشددت على أهمية وجود مؤسسات تمثيلية ذات قاعدة عريضة يتم التوصل إلى إنشائها بفضل عملية سياسية تشمل الجميع في نهاية المطاف، على النحو المتوخى في الميثاق الاتحادي الانتقالي. وسعت بعثة مجلس الأمن كذلك إلى الترحيب بالجهود المتواصلة التي يبذلها رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء والمؤسسات الاتحادية الانتقالية من أجل النهوض بالعملية السياسية وتنفيذ الخطوات الهامة في الفترة الانتقالية، على النحو المنصوص عليه في الميثاق الاتحادي الانتقالي، ولا سيما ما يلي: الاتفاق على إعداد جدول زمني للعملية الدستورية يفضي إلى إجراء استفتاء وانتخابات حرة وديمقراطية في عام ٢٠٠٩؛ وعرض استراتيجية المصالحة للحكومة الاتحادية الانتقالية؛ والتحاور مع زعماء العشائر والزعماء المحليين في جميع أنحاء البلد؛ وبذل الجهود من أجل تحسين إدارة الشؤون المالية العامة بما فيها العمليات المتعلقة بالميزانية والضرائب.

٤ – ومثلت الزيارة التي جرت إلى جيبوتي أيضا الإعراب عن تصميم مجلس الأمن مساعدة الجهود الصومالية من خلال وجودٍ معزز ودور أكثر فاعلية للأمم المتحدة، بما في ذلك تقديم الدعم العملي من قبل الممثل الخاص للأمين العام ومكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، من أجل تعزيز الحوار بين الأطراف الصومالية ودعم مشاركة المرأة بفعالية في الحوار وفي جميع مراحل عملية السلام، وفقا لروح قرار مجلس الأمن ١٣٢٥(٢٠٠٠). وكان هدف الزيارة أيضا هو الاعتراف بمساهمة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لتحقيق سلام واستقرار دائمين في الصومال، وتأكيد الحاجة إلى توفير الموارد المالية والأفراد والمعدات والخدمات من أجل تحقيق انتشار كامل لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

٥ – وأرادت البعثة كذلك تسجيل قلق المجلس البالغ إزاء تدهور الحالة الإنسانية في الصومال، ومناشدة جميع الأطراف والجماعات المسلحة في الصومال اتخاذ الخطوات الملائمة لحماية السكان المدنيين، وضمان سلامة أفراد بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال

وموظفي الأمم المتحدة والأفراد العاملين في المجال الإنساني وأمنهم، وإتاحة المرور بأمان ومن غير إعاقة وفي الأوقات المطلوبة لإيصال المساعدة الإنسانية إلى جميع من هم في حاجة إليها.

باء – إحاطة من الممثل الخاص للأمين العام في الصومال ورئيس مستشاري الأمن

٦ – بعد ملاحظات مشجعة من جانب ديليتا محمد ديليتا، رئيس وزراء جيبوتي، في ٢ حزيران/يونيه، تلقى المجلس إحاطة أمنية وسياسية من أحمدو ولد عبد الله، الممثل الخاص للأمين العام في الصومال، وجان لاوسبيرغ، رئيس مستشاري الأمن، على التوالي. وأفاد الممثل الخاص للأمين العام بأن بعثة المجلس إلى جيبوتي تكتسب أهمية خاصة وجاءت في الوقت المناسب في ضوء عقد الحكومة الاتحادية الانتقالية ومجموعة المعارضة والتحالف من أجل إعادة تحرير الصومال جولة ثانية من المحادثات السياسية بشأن المستقبل السياسي والأمني في الصومال. وقال الممثل الخاص للأمين العام أن الرسالة الأساسية التي ينبغي أن توجه للأطراف الصومالية هي ضرورة أن يتولى الصوماليون زمام أمورهم بأنفسهم في حل المشاكل التي عصفت بهذا البلد طوال ١٧ عاما. وأفاد بأن الحالة الأمنية والإنسانية تدعو إلى الأسى، مشيرا إلى أن الوضع سيزداد سوءا إذا لم تتخذ التدابير اللازمة على وجه السرعة.

٧ – وفي معرض وصفه للمرحلة التي وصل إليها الحوار بين الصوماليين، أشار الممثل الخاص للأمين العام إلى أن الجمع بين جميع أطراف النزاع في البداية، كما هو الحال في كل العمليات السياسية، لن يكون عمليا. فهدفه هو ضمان أن تجتمع مجموعة أساسية من العناصر الفاعلة أولا، ثم يفسح المجال للآخرين للانضمام في مرحلة لاحقة.

٨ – وأعربت البعثة عن التزامها بالمساعدة في إيجاد حل دائم للحالة في الصومال. فالزيارة التي قامت بها إلى جيبوتي للاجتماع بالحكومة الاتحادية الانتقالية والتحالف من أجل إعادة تحرير الصومال دليل على ذلك. وشددت البعثة على الحاجة إلى أن يظل الميثاق الاتحادي الانتقالي أساسا للعملية السياسية. ورحبت البعثة بالمحادثات، على نحو ما دعا إليها قرار مجلس الأمن ١٨١٤ (٢٠٠٨)، ودعت إلى الاضطلاع بعملية تكون ذات قاعدة عريضة. وشددت على الحاجة إلى إنهاء ظاهرة الإفلات من العقاب وإلى ضمان حماية حقوق الإنسان للشعب الصومالي. وأقرت البعثة بالصلة القائمة بين العملية السياسية والأمن والمساعدة الإنسانية، وشددت على ضرورة ضمان عدم وجود أي فراغ أمني يمكن أن يؤثر على ما يحرز من تقدم في المجال السياسي وعلى وصول المساعدات الإنسانية. وشددت البعثة على التزام المجلس بالتصدي لآفة القرصنة وأعربت عن تطلعها إلى أن يتخذ المجلس قرارا بشأن هذا الموضوع قريبا.

جيم – الاجتماع برئيس جمهورية الصومال ووفد الحكومة الاتحادية الانتقالية

٩ – أكد رئيس جمهورية الصومال عبد الله يوسف أحمد مجددا التزامه بالحوار الجاري في جيبوتي. وفي معرض إشارته إلى البيان الذي أدلى به أثناء مناقشة المجلس لمسألة السلام والأمن في أفريقيا، التي جرت في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، أكد أنه يريد أن يقود الصومال إلى السلام والاستقرار. وقال الرئيس إنه على استعداد لبذل كل ما من شأنه أن يحقق السلام لبلده. وناشد المجلس رفع الحظر المفروض على توريد الأسلحة إلى الصومال ليتسنى للحكومة الاتحادية الانتقالية بناء جهازها الأمني، ونشر عملية لحفظ السلام للأمم المتحدة لتخلف بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، ولتساعد في التصدي لأعمال القرصنة. وإذ تناول بالتفصيل بقية الخطوات المتوقعة في خريطة الطريق الانتقالية، التمس الرئيس المساعدة في صياغة دستور جديد وإجراء تعداد للسكان للتحضير للانتخابات، على النحو المنصوص عليه في الميثاق الاتحادي الانتقالي. ورحب الرئيس بالقرار ١٨١٤ (٢٠٠٨) ونهجه التطلعي المتعلق بإمكانية نشر قوة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة.

١٠ – ولاحظت البعثة أن المجلس أبقى ملف الصومال قيد نظره الفعلي. فالقرار ١٨١٤ (٢٠٠٨) يكتسب أهمية في هذا الصدد لأنه يوسع نطاق مشاركة الأمم المتحدة. ومن الأهمية بمكان إنشاء عملية سياسية ذات قاعدة عريضة تجمع أكبر عدد ممكن من الأطراف إلى مائدة المفاوضات. وإذ لاحظت البعثة أنه لم يبق سوى ١٨ شهرا في الفترة الانتقالية، فقد شددت على الحاجة إلى تجنب حدوث فراغ سياسي يؤدي إلى مزيد من التدهور في الحالة الأمنية والإنسانية. وأشارت إلى استعداد المجلس للنظر في إنشاء قوة لحفظ السلام، على نحو ما أُعرب عنه في القرار ١٨١٤ (٢٠٠٨) مؤكدةً على الحاجة إلى التوصل إلى اتفاقات سياسية وأمنية وإلى تهيئة الظروف الملائمة على الأرض قبل نشر أي قوة. ولاحظت البعثة أن العثور على بلدان مساهمة بقوات يمكن أن يشكل تحديا، إذا أخذ في الاعتبار تجربة الصومال في الماضي مع قوات حفظ السلام. فمن المهم لذلك أن تؤدي المحادثات الجارية في جيبوتي إلى نتيجة تكمل القرار ١٨١٤ (٢٠٠٨).

١١ – ووجهت البعثة الانتباه إلى القرار ١٨١١ (٢٠٠٨)، مشيرة إلى أن مؤسسات القطاع الأمني الشرعية في الصومال معفاة بالفعل من الحظر المفروض على الأسلحة. وأكدت البعثة كذلك على أهمية القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) ودور المرأة في حل النزاعات، وشجعت مشاركة المرأة في العملية السياسية في الصومال. وأكدت البعثة أيضا على أهمية إنهاء ظاهرة الإفلات من العقاب، وعلى حماية حقوق الإنسان، وعدم إعاقة وصول الإغاثة الإنسانية إلى المدنيين.

١٢ - وتطرق علي أحمد جامع، وزير خارجية الصومال للمسائل التي أثارتها البعثة، وشدد على الحاجة إلى نشر بعثة متعددة الأوجه وقوية لحفظ السلام بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وهي البعثة التي يمكن أن تساعد في تحقيق الأمن عندما يتم التوصل إلى اتفاق سلام. وقال إن الحكومة الاتحادية الانتقالية على استعداد للتحدث مع جميع الأطراف. وأشار إلى الهجوم الذي تعرض له الرئيس والوفد المرافق له وهم في طريقهم من الصومال إلى جيبوتي، محذراً من أنه سيكون هناك دائما مخربون يجب التعامل معهم باستخدام القوة. وقال إن الحالة في الصومال، بما في ذلك أعمال القرصنة، تترتب عليها آثار بالنسبة للسلام والأمن الدوليين. ولذلك، فإن على المجلس أن ينهض بما عليه من التزامات بموجب الميثاق. ورحب وزير الخارجية بالقرار ١٨١٤(٢٠٠٨)، وخاصة دعوته إلى نقل مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال من نيروبي إلى الصومال. وناشد البعثة أن تطلب إلى الأمين العام الإسراع بعملية النقل وتقديم الدعم التقني أيضا لأغراض التعداد السكاني وصياغة الدستور. وأشاد كل من وزير الخارجية ورئيس الجمهورية بما اضطلعت به المرأة الصومالية من دور نشط خلال الحرب الأهلية. وشددا على التزام الحكومة الاتحادية الانتقالية بضمان مشاركة المرأة في عملية السلام. وأشار الرئيس إلى أنه كان في السابق ضحية لانتهاكات حقوق الإنسان، ولن يبدي أي تسامح إزاء أي عمل من هذا القبيل. وقال إن الحكومة الاتحادية الانتقالية ملتزمة بالتحقيق في أي اتهامات بوجود انتهاكات لحقوق الإنسان وملاحقة المذنبين بما يتفق والقوانين ذات الصلة.

دال - الاجتماع مع وفد الاتحاد الأفريقي

١٣ - اجتمعت البعثة مع وفد للاتحاد الأفريقي برئاسة السفير رمضان العمامرة، مفوض شؤون السلام والأمن. وقد أكد المفوض أن الحالة في الصومال تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، بسبب أعمال القرصنة، وانتهاكات الحظر الذي فرضه مجلس الأمن على توريد الأسلحة، والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية في الصومال، بما في ذلك صيد الأسماك غير المشروع، والإلقاء غير المشروع للنفايات الخطرة والمواد الكيميائية قبالة الساحل الصومالي. وأشار إلى أن بعض الأطراف في الصومال انتقد كلاً من الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية لأنهما لم يعملا من أجل وقف انتشار القوات الإثيوبية و لم يقدما الدعم المنتظر منهما إلى الصومال، قائلا إن مجلس الأمن لا يزال المؤسسة الأكثر مصداقية في ما يتعلق بمعالجة مشاكل الصومال. وأثنى المفوض على الممثل الخاص للأمين العام لما تحلى به من صبر وأبداه من قدرات خلاقة مشيرا إلى أن هناك ما يدعو إلى التفاؤل بعد الجولة الأولى من المحادثات الجارية في جيبوتي.

١٤ - وأعرب وفد الاتحاد الأفريقي عن ترحيبه بالقرار ١٨١٤(٢٠٠٨)، بما في ذلك التوقعات المتعلقة بنشر قوة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة لتخلف بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وناشد المفوض المجتمع الدولي اتخاذ إجراءات منسقة في هذا الصدد. وشدد على الصلة بين البعدين السياسي والأمني، مشددا على وجوب معالجتهما بصورة شمولية لا بعزل أحدهما عن الآخر. ونادى بتعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ونشر قوة ودّية من أصدقاء الصومال إن أمكن، وذلك في انتظار نشر قوة تابعة للأمم المتحدة. وأكد المفوض أيضا على ضرورة توفير حماية بحرية واتخاذ تدابير لمواجهة الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية في الصومال ورمي النفايات الكيميائية.

١٥ - وأثنت البعثة على بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لما اضطلعت به من أعمال في الصومال في ظل ظروف صعبة للغاية. وحثت الاتحاد الأفريقي على مواصلة العمل بشكل وثيق مع الممثل الخاص للأمين العام على الجبهة السياسية ومن أجل الاتصال بالأطراف الأخرى التي لم تشارك حتى ذلك الوقت في الحوار الجاري في جيبوتي. وحثت البعثة كذلك الاتحاد الأفريقي على العمل بشكل وثيق مع الأمين العام للأمم المتحدة لمعالجة الطلبات المقدمة من الاتحاد الأفريقي الواردة في رسالة رئيسه السابق، ألفا عمر كوناري، المؤرخة ٢٠ شباط/فبراير بشأن تعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

هاء - الاجتماع مع التحالف من أجل إعادة تحرير الصومال

١٦ - اجتمعت البعثة بمجموعة المعارضة المسماة التحالف من أجل إعادة تحرير الصومال، بقيادة رئيسها الشيخ شريف الشيخ أحمد. وقد ألقى الشيخ شريف الضوء على مدى اتساع عضوية مجموعة التحالف: إذ تتألف من ممثلين عن اتحاد المحاكم الإسلامية، ومن برلمانيين وممثلين عن المجتمع المدني؛ ومن شيوخ العشائر وممثلين عن أفراد الشتات في الصومال.

١٧ - وأعرب ممثلو التحالف عن تقديرهم للممثل الخاص للأمين العام وحكومة جيبوتي لتوفيرهما منتدى لإجراء المحادثات. وأعربوا للبعثة عن شكرهم لما يقدمه مجلس الأمن من دعم لعملية السلام في الصومال، كما يتضح من وجود البعثة في جيبوتي. ورحبوا بالقرار ١٨١٤ (٢٠٠٨)، لا سيما دعوته إلى انسحاب القوات الأجنبية من الصومال وإجراء تحقيقات في انتهاكات حقوق الإنسان، وإدانته لقصف المدنيين العزل. وأكد الشيخ شريف أن لأزمة الصومال ديناميات على الصعيدين الداخلي والخارجي يجب أن تؤخذ في الاعتبار في أي محاولة لإيجاد حل دائم. وأشار إلى أن تدخل إثيوبيا في الصومال منذ التسعينات

يشكل إحدى مشاكل البلد الرئيسية. فالتحالف من أجل إعادة تحرير الصومال يطلب ضمانات بانسحاب إثيوبيا.

١٨ - وقد حدد التحالف المبادئ التي يعتقد أن تسوية الأزمة في الصومال يمكن أن تتحقق من خلالها: وهذه المبادئ هي تحقيق السلام واستعادة سيادة الصومال من خلال الحوار؛ والحق الشرعي بموجب القانون الدولي في مقاومه الاحتلال؛ وانسحاب إثيوبيا؛ والسلام، بوصفه عنصرا موحدا لجميع أفراد الشعب الصومالي؛ ونبذ ممارسة العنف والإرهاب ضد المدنيين؛ والإسلام، باعتباره الضمان الوحيد لتحقيق السلام والاستقرار والعدالة الاجتماعية؛ وضرورة الحصول على المساعدات الإنسانية.

١٩ - وناشد ممثلو التحالف مجلس الأمن العمل من أجل أن تسحب إثيوبيا قواتها من الصومال، والتحقيق في جرائم الحرب، وإنشاء محكمة لجرائم الحرب، وإنهاء المجازر وأعمال القتل في الصومال بما في ذلك أعمال القتل في أماكن العبادة، وتقديم مساعدات الإغاثة في حالات الطوارئ. وأعربوا عن التزامهم بتنفيذ الوثيقة الختامية لمحادثات جيبوتي. وفي ردهم على أسئلة البعثة فيما يتعلق باحترام دور المرأة في العملية السياسية، أشار ممثلو التحالف إلى أن المرأة الصومالية تأتي في مقدمة من يقاسون وطأة الصراع في البلد. فينبغي إذن أن تشارك المرأة مشاركة كاملة في عملية السلام.

٢٠ - وأشار أعضاء البعثة إلى أن وجودها في جيبوتي يقتصر على دعم عملية السلام الجارية. ولم تجر العادة على أن يجتمع المجلس بمجموعات المعارضة. وهذا الاستثناء دليل على إدراك مدى المعاناة التي يكابدها الشعب الصومالي وعلى دعم المجلس للتحالف فيما أبداه من التزام بالحوار الجاري بقيادة الممثل الخاص للأمين العام. وشددت البعثة على الحاجة إلى وجود ضمانات أمنية بشأن انسحاب القوات الإثيوبية. وقالت إن الاستقرار لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال الحوار. ومن هنا تكتسب المحادثات الجارية طابعها الإيجابي. وفيما يتعلق بالوجود الإثيوبي، أشارت البعثة إلى الرأي المقابل القائل بأن الانسحاب قبل أن يتم التوصل إلى اتفاق سياسي من شأنه أن يؤدي إلى فراغ أمني وإلى مزيد من التدهور في الحالة.

٢١ - وشددت البعثة على أن الأساس الوحيد لانسحاب القوات الإثيوبية ونشر بعثة لحفظ السلام هو التوصل إلى اتفاق سياسي يمكن عرضه على المجتمع الدولي. ومن الأهمية بمكان أن تُظهر الأطراف أن هناك حركة سياسية قوية في الصومال. فوجود عملية سياسية وضمانات موثوقة أمر لا بد منه.

٢٢ - وأشارت البعثة إلى أن من الأمور الإيجابية أن يكون لدى التحالف من أجل إعادة تحرير الصومال والحكومة الاتحادية الانتقالية تطلعات مشتركة إلى وجود عملية لحفظ السلام

تابعة للأمم المتحدة. فعلى الأطراف المعنية إذن أن تهيئ الظروف اللازمة لنشر العملية. وأوضحت البعثة أنه في حين يمكن أن يقدم المجتمع الدولي المساعدة، فإن الصوماليين وحدهم هم الذين يمكنهم أن يجدوا السبل المؤدية إلى أن يتقبل بعضهم البعض الآخر وأن يتوصلوا إلى تسوية سياسية. وأكدت البعثة مجددا أن لب المشكلة هو الصراع الداخلي في الصومال، مع الإقرار بالآثار السياسية المترتبة على وجود إثيوبيا. ومن الأهمية بمكان البدء باتباع مسار سياسي يتسم بالمصداقية ويغرس الثقة لدى البلدان المساهمة بقوات. وأكدت البعثة أن المجلس سيظل يتابع بشغف سير المحادثات الجارية في جيبوتي وأنه يتطلع إلى تحقيق نتيجة إيجابية. وحثت التحالف على النظر في تحديد التنازلات الممكنة، باعتبار ذلك أساسا لرسم مسار نحو تحقيق مستقبل أفضل لجميع أفراد الشعب الصومالي.

واو – الاجتماع مع الفريق القطري التابع للأمم المتحدة

٢٣ – أثار السيد مارك بودين، المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية للصومال، أربع مسائل تثير القلق لدى مجلس الأمن، وهي: انهيار الشلن الصومالي وما يرتبط به من أثر على الاقتصاد؛ واجتماع أثر عدة عوامل منها الجفاف المستمر منذ ثلاث سنوات؛ وأزمة الغذاء العالمية الأخيرة المتعلقة بالأمن الغذائي؛ والإجهاد الناجم عن استمرار الأزمة الإنسانية في استراتيجيات المواجهة التقليدية للشعب الصومالي؛ واستمرار حالة انعدام الأمن، ولا سيما في مقديشو وغيرها من المراكز الحضرية، وأثر ذلك على إيصال المساعدة الإنسانية. وقال الفريق القطري إن العاملين في المجال الإنساني أصبحوا يتعرضون بصورة متزايدة لأعمال الخطف والقتل. وأثنى الفريق على الشعب الصومالي لتقديمه الرعاية لمعظم مشرديه الداخليين، وعلى مشاركته الفعالة في توزيع المساعدة الإنسانية. وناشد الفريق المجلس أن يحث الطرفين على التوصل إلى اتفاق سياسي، وهو اتفاق سيكون له أثر إيجابي على الجوانب الإنسانية والتنمية.

٢٤ – وأثنت البعثة على الفريق القطري لما يضطلع به من أعمال، وخاصة إذا أخذ في الاعتبار الظروف الصعبة التي يعمل فيها. وأشارت البعثة إلى أن المجلس اتخذ بالإجماع منذ فترة وجيزة قرارا يمهد الطريق لمكافحة القرصنة.

زاي – الاجتماع مع ممثلي المجتمع المدني

٢٥ – في ٣ حزيران/يونيه، اجتمعت البعثة بأفراد من المجتمع المدني الصومالي وبينهم ممثلو الجماعات النسائية والمنظمات الإنسانية، ومجتمع رجال الأعمال، والشباب، وممثلو الشتات. وأعرب الممثلون عن امتنانهم لمجلس الأمن والممثل الخاص للأمين العام لإصغائهما إلى

نداءاتهم. وقدموا ورقة مشتركة لينظر فيها المجلس. وأعربوا عن شعورهم بالأسى لأن المجتمع الدولي نسي الصومال منذ انسحاب عملية الأمم المتحدة في الصومال في عام ١٩٩٥، قائلين إن الأمل يحدوهم وهم يرون المجلس على استعداد لمعالجة قضيتهم من جديد. وأعربوا عن ثقتهم في أن الصومال مستعد لحل مشاكله. وأوضح الممثلون أن الاجتماع كان تاريخيا إذ تم في وقت يتوق فيه الصوماليون إلى السلام.

٢٦ - وأوضح الممثلون أن الصومال يواجه أزمة إنسانية خطيرة لا نظير لها. فاجتماع عوامل منها مضي ثلاث سنوات من الجفاف والكوارث الطبيعية الأخرى، وانعدام الأمن، والتضخم الجامح، وأزمة الغذاء العالمي، أوجد أزمة ذات أبعاد كبيرة. فقد زاد عدد المشردين داخليا. وهناك أعداد كبيرة من الناس مستعدة لعمل أي شيء لمغادرة البلد. وأشار الممثلون إلى الصعوبة التي تواجَه في مجال الاستجابة لاحتياجات الصومال الكبيرة في المجال الإنساني. وأشاروا إلى أن عمليات القتل التي يتعرض لها العاملون في المجال الإنساني تولد صعوبات أيضا. وأفادوا بأن وجود القوات الإثيوبية عامل آخر يزيد في تعقيد الأمور.

٢٧ - وأعرب الممثلون عن اعتقادهم بأن ثمة فرصة سانحة لتحقيق السلام في الصومال. وقالوا إن الحكومة الاتحادية الانتقالية والتحالف من أجل إعادة تحرير الصومال أثبتا التزامهما بالعملية السياسية بقبولهما جيبوتي طرفا محايدا لاستضافة المحادثات. وقد اعترف كلا الطرفين بالميثاق الاتحادي الانتقالي أساسا للحوار السياسي. وأقر كلاهما بأن اللجوء إلى القوة العسكرية أمر لا يمكن قبوله. إضافة إلى ذلك، فإن المجتمع الدولي مهتم بهذه المسألة وأصبح لديه فهم أفضل للحالة في الصومال.

٢٨ - وحث الممثلون مجلس الأمن على أن يرحب باعتماد أي اتفاق للمصالحة يتوصل إليه كل من الحكومة الاتحادية الانتقالية والتحالف من أجل إعادة تحرير الصومال. وحثوا المجتمع الدولي على دعم الحوار السياسي، وأشاروا إلى أن السلام لا يمكن أن يتحقق بنشر قوات، لا غير. وحثوا المجلس كذلك على أن يشجع انسحاب القوات الإثيوبية بنشر قوة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة. وقالوا إن على المجلس أن يعمل على إزالة انعدام الثقة بين الصوماليين والمجتمع الدولي بإنشاء فريق استشاري للمصالحة في الصومال ليعمل مع الممثل الخاص للأمين العام بشأن اتخاذ إجراءات لبناء الثقة. وينبغي للمجلس أن يفرض عقوبات على القادة الذين يعرقلون عملية السلام، وأن ينشئ لجنة للتحقيق في جرائم الحرب. وطلب الممثلون أيضا من مجلس الأمن أن يكفل الإسراع بنقل مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال إلى مقديشو، وناشدوا المجلس أن يغتنم الفرصة الحالية ويحيط ما يحرز حاليا من تقدم في الميدان السياسي بالرعاية والدعم.

٢٩ - وقال ممثلو المجتمع المدني إنهم كانوا يحاولون إنشاء إدارة مدنية في مقديشو لمعالجة الوضع الأمني والإنساني في المدينة. إلا أنهم يحتاجون إلى مساعدة المجلس لحث الإثيوبيين والقوات الداعمة للتحالف من أجل إعادة تحرير الصومال على الانسحاب من مقديشو. ولن يخلف هذا الانسحاب فراغا بل سينشئ منطقةً مدنية متروعة السلاح ويبني الثقة. وأكد الممثلون أن عدمَ وجود هياكل إدارية وانهيار القانون والنظام مسؤولان عن معظم أعمال القتل في الصومال.

٣٠ - وحث الممثلون على اتخاذ إجراءات لمكافحة صيد الأسماك غير المشروع وإلقاء النفايات النووية قبالة سواحل الصومال. وتشكل هذه الأعمال مصادر نزاع رئيسية. ويعكس تزايدُ أعمال القرصنة غضبَ السكان المحليين إزاء صيد الأسماك غير المشروع.

٣١ - وأثنت البعثة على ممثلي المجتمع المدني لعملهم طوال السنوات الـ ١٧ الماضية على سد ثغرات اجتماعية كبيرة في غياب المؤسسات الحكومية. وشاطرت البعثةُ الممثلين رأيَهم بأن أمام الصومال فرصة جديدة لتحقيق السلام بعد انقضاء ١٧ سنة. وناشدت البعثة أفراد المجتمع المدني التواصلَ مع المجتمع الصومالي ودعمَ الحشد في أنحاء الوطن لدفع العملية السياسية. وإذ أقرت البعثة بأهمية التمثيل الواسع للمرأة في وفد المجتمع المدني، أقرت كذلك بالدور الهام الذي تضطلع به المرأة في عملية المصالحة. ولاحظت البعثة أنه سيتعين على المجتمع المدني في الصومال الاضطلاع بدور حيوي في تحقيق المصالحة في الصومال وحثت الممثلين على تشجيع القادة والمعارضة على التوصل إلى اتفاق مبكر. فمن شأن مثل هذا الاتفاق أن يمهد الطريق لإشاعة الظروف التي تسمح لمجلس الأمن بنشر عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة.

٣٢ - وأبلغت البعثةُ الممثلين أن المجلس كان اتخذ في اليوم السابق قرارا لمكافحة القرصنة، (القرار ١٨١٦ (٢٠٠٨))، بالإضافة إلى القرار ١٨١٤ (٢٠٠٨) الذي دعا إلى توفير مواكبة بحرية للسفن المحمَّلة بالإغاثة الإنسانية للصومال. ولاحظت البعثة أنها ستنظر في التوصيات التي اقترحها ممثلو المجتمع المدني. وشجعت الممثلين على مواصلة الدعوة إلى إحلال السلام وأكدت لهم دعم المجلس لجهودهم.

حاء - التوصيات

٣٣ - إن بعثة مجلس الأمن، في ضوء المناقشات التي أجريت بين البعثة ومحاوريها والنتائج المستخلصة من مختلف اللقاءات، إذ تؤكد من جديد أهمية العناصر الواردة في اختصاصاتها، توصي بما يلي:

(أ) أن يواصل مجلس الأمن النظر في أفضل السبل التي تمكِّنه من تقديم الدعم إلى الممثل الخاص للأمين العام ولد عبد الله في جهوده الرامية إلى تقديم المساعدة العملية بهدف دعم التقدم السياسي الذي أُحرز حتى الآن؛

(ب) أن تواصل جميع الأطراف الصومالية التي شاركت في الحوار من أجل إحلال السلام والأمن في الصومال القيامَ بذلك وأن تلجأ إلى الوسائل السلمية وحدها لتسوية نزاعاتها؛

(ج) أن ينظر مجلس الأمن في أفضل السبل التي تمكِّنه من تقديم دعمه إلى الاتفاق الذي وقعته بالأحرف الأولى الحكومة الاتحادية الانتقالية وجماعةُ التحالف من أجل إعادة تحرير الصومال المعارِضةُ؛

(د) أن ينظر مجلس الأمن في سبل تعزيز الوجود الأمني الدولي في الصومال، بما فيها عملية لحفظ السلام تتولى مهام بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، في الوقت المناسب، رهناً بمواصلة إحراز تقدم في العملية السياسية وتحسن الوضع الأمني على الأرض، كما هو مذكور في القرار ١٨١٤ (٢٠٠٨).

ثالثا – السودان

ألف – الخلفية والسياق

٣٤ – زار مجلس الأمن السودان لإعادة تأكيد عزم المجتمع الدولي على ضمان تنفيذ اتفاق السلام الشامل وتسوية الوضع في دارفور. وسعى المجلس إلى التشجيع على تحقيق مزيد من التعاون بين حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان لدى الاضطلاع بمسؤولياتهما في مواصلة تنفيذ الاتفاق. كما كان المجلس راغبا في أن يكرر الإعراب عن دعمه للعملية السياسية في دارفور التي يقودها المبعوثان الخاصان للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، وأن يدعو جميعَ الأطراف إلى إنهاء العنف في دارفور والانخراط في عملية السلام بشكل بنّاء. وأعاد المجلس تأكيد التزامه بسيادة السودان ووحدته وسلامته الإقليمية.

٣٥ – كما أجريت زيارة مجلس الأمن إلى السودان لإظهار عمق تقدير ودعم المجلس للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور ولدعوة جميع أصحاب المصلحة إلى تسهيل انتشارها بشكل تام في أقرب فرصة ممكنة. وعلى غرار ذلك، سعى المجلس إلى التشديد على قلقه على أمن المدنيين والعاملين في مجال المعونة الإنسانية في دارفور، وإلى دعوة جميع الأطراف إلى السماح لموظفي الإغاثة بالوصول الآمن ودون معوقات إلى المحتاجين. كما أتاحت زيارة مجلس الأمن إلى السودان فرصةً للمجلس من أجل دعوة حكومتي

السودان وتشاد إلى التقيد بالتزاماتهما بموجب اتفاق داكار الموقع في ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٨ واتفاق طرابلس الموقع في ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٦ وغيرهما من الاتفاقات الثنائية ذات الصلة. وبغية توفير تركيز كاف على كلٍ من هذه المجالات، زار المجلس جوبا والخرطوم والفاشر.

٣٦ - وقبل زيارة مجلس الأمن إلى المنطقة، طرأ في السودان عدد من التطورات الهامة التي أثرت على تنفيذ اتفاق السلام الشامل وعلى الأزمة المستمرة في دارفور.

٣٧ - وبعد العديد من حالات التأخير والاعتراضات، أُجريَ التعداد الخامس للسكان في السودان في الفترة من ٢٢ نيسان/أبريل إلى ٦ أيار/مايو ٢٠٠٨. وقد حصلت عملية التعداد بشكل سلمي إلى حد كبير و لم تشبها سوى بعض الحوادث الأمنية الطفيفة فضلا عن مظاهرات متفرقة معارِضة للتعداد في أنحاء مختلفة من دارفور وجنوب السودان والمناطق الانتقالية الثلاث (جبال النوبا وأبيي والنيل الأزرق). واستنادا إلى ما ذكرته السلطات السودانية، حققت معظم الولايات معدل إنجاز بنسبة ١٠٠ في المائة وسُجل معدل وسطي بلغ ٩٠ في المائة للبلد بأسره. أما في المناطق التي لم يشملها التعداد في دارفور وجنوب السودان وجنوب كردفان، فستوضع تقديرات استنادا إلى تعداد عام ١٩٩٣. وينص اتفاق السلام الشامل على استخدام نتائج التعداد لإدخال تعديلات على صيغ تقاسم السلطة والثروة بين الشمال والجنوب، وكذلك لتحديد الدوائر السياسية قبل إجراء الانتخابات العامة المقررة في عام ٢٠٠٩. وستتواصل عملية استخراج وفرز نتائج التعداد طوال الأشهر القليلة المقبلة.

٣٨ - ومن المؤكد أن أخطر أزمة شهدتها عملية تنفيذ اتفاق السلام الشامل حتى تاريخه حصلت لدى اندلا ع القتال في أيار/مايو في منقطة أبيي الدائمة التوتر التي تشكل واحدة من ''المناطق الانتقالية'' الثلاث الممتدة على طول حدود ١ كانون الثاني/يناير ١٩٥٦ بين شمال السودان وجنوبه. فما برحت هذه المنطقة الغنية بالنفط من دون إدارة مدنية منذ توقيع اتفاق السلام الشامل، كما أنها تشكل مسرحا لتوتر متزايد بين قبيلة المسيرية من العرب الرحل وقبيلة دينكا نقوك التي تعيش في أبيي. وفي ١٣ أيار/مايو، أشعلت حادثةٌ وقعت خارج بلدة أبيي فتيل سلسلة من الاشتباكات المحلية على ما يبدو. وقد عولج الوضع من خلال آلية وقف إطلاق النار ويبدو أن حدتها هدأت، بعد اندلا ع قتال عنيف واسع النطاق في ١٩ أيار/مايو بين القوات المسلحة التابعة لطرفي اتفاق السلام الشامل. وأدت الأعمال العدائية التي لم تدم سوى يوم واحد إلى تدمير جزء كبير من بلدة أبيي وتشريد عشرات الآلاف من المدنيين. ورغم تواصل تحركات القوات لدى الجانبين، فقد سعت المحادثات السياسية بينهما إلى معالجة الوضع. وفي ٨ حزيران/يونيه، بعد الزيارة التي قام بها مجلس الأمن، أعلن الطرفان

اتفاقهما على خريطة طريق لتسوية الوضع في أبيي، بما في ذلك إنشاء إدارة مؤقتة، وإجراء تحقيق في الحوادث التي وقعت في أيار/مايو، وإنشاء لجنة تحكيم لتحديد حدود منطقة أبيي.

٣٩ - وفي ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٨، شنت حركة العدل والمساواة بقيادة خليل إبراهيم هجوما على أم درمان بنيّة الإطاحة بحكومة السودان. وقد دان مجلس الأمن هذا الهجوم في بيانه الرئاسي الصادر في ١٣ أيار/مايو ٢٠٠٨ (S/PRST/2008/15)، ودعا جميع الأطراف إلى الالتزام بالعملية السياسية التي يقودها المبعوثان الخاصان للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وفي أعقاب هجوم ١٠ أيار/مايو، قطعت حكومة السودان علاقاتها الدبلوماسية رسميا مع حكومة تشاد متهمة إياها بتقديم الدعم لعملية حركة العدل والمساواة في أم درمان، إلا أن حكومة تشاد نفت أي تورط لها في هذا الهجوم. وقد طرأت هذه التطورات بعد شهرين فقط من توقيع اتفاق داكار الذي تعهد فيه البلدان بتطبيع العلاقات بينهما وإنهاء تقديم الدعم إلى جماعات المتمردين على جانبي الحدود بين تشاد والسودان.

باء - الاجتماعات في جوبا

٤٠ - في ٣ حزيران/يونيه، التقت بعثة مجلس الأمن كير مايارديت، النائب الأول للرئيس سالفا في جوبا. وشدد النائب الأول على وجوب النظر إلى السودان من منظور استراتيجي بسبب أهميته الجيوسياسية ونظراً إلى حدوده المتاخمة لتسعة بلدان في منطقة متقلبة. وشدد على أن من شأن السماح بانهيار اتفاق السلام الشامل أن يضع قارة أفريقيا بأسرها في دائرة الخطر، وقد يحول المنطقة إلى أرض خصبة للإرهاب. وفي ما يتعلق بتنفيذ اتفاق السلام الشامل، شدد على أن حل الأزمة الراهنة في أبيي يكتسي أهمية كبيرة، وعلى أنه يتعين معالجة العواقب الإنسانية المترتبة على الأحداث الأخيرة في أسرع وقت ممكن. وبالإضافة إلى ذلك، أكد أن حدود ١ كانون الثاني/يناير ١٩٥٦ لم ترسَّم بعد وأن التعداد لم يجر بصورة مُرضية وأن الحكومة لم توافق بعد على قانون الانتخابات. وشدد نائب الرئيس الأول على أنه، استنادا إلى طريقة تنفيذ اتفاق السلام الشامل وإجراء التعداد، من غير الواضح ما إذا كان حزب المؤتمر الوطني سيسمح بإجراء الاستفتاء في عام ٢٠١١. وقال إن الحركة الشعبية لتحرير السودان ستحترم نتائج الاستفتاء بصرف النظر عما إذا كان التصويت لصالح الوحدة أو الانفصال.

٤١ - وبغية التوصل إلى حلول، اقترح النائب الأول على الأمم المتحدة القيام بعدد من الخطوات الهامة. أولا، أن تُبقي الأممُ المتحدة على الضغط على الأطراف في اتفاق السلام الشامل، وهو أمر من شأنه أن يكفل عدم تكرار حادث مماثل لحادث أبيي. وثانيا، تعديل ولاية بعثة الأمم المتحدة في السودان بحيث تصبح قادرة على توفير الحماية للمدنيين؛ وأبلغ

بعثةَ مجلس الأمن أن بعثة الأمم المتحدة في السودان لم تتخذ أي إجراء لدى طرد المدنيين من منازلهم في أبيي. وشدد على أن بعثة الأمم المتحدة في السودان كانت قد نُشرت لحماية شعب السودان، وينبغي منحها الولاية للقيام بذلك. ثالثا، تفعيل مؤسسات اتفاق السلام الشامل، بما فيها مفوضية الرصد والتقييم، بحيث تعمل بشكل تام. وختاما، أشار إلى أن عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لم تنفذ بشكل مُرضٍ وأنه ينبغي للأمم المتحدة أن توليها مزيدا من الاهتمام.

٤٢ - وفيما يتعلق بالحالة في دارفور، صرَّح النائب الأول أنه لم يُحرز سوى تقدم ضئيل نحو التوصل إلى تسوية، ويعزى بعض ذلك إلى الخلافات بين حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان. وذكر أن الحالة في السودان تفاقمت بفعل هجوم ١٠ أيار/مايو الذي شنته حركة العدل والمساواة، والذي أدانته الحركة الشعبية لتحرير السودان. أما فيما يتعلق بالعملية السياسية، فقد شدد على أن الحركة الشعبية لتحرير السودان ظلت تعمل من خلال فرقة العمل التابعة لها على مساعدة الحركات المتمردة على الاتحاد والاتفاق على إطار تفاوضي موحد قبل محادثات السلام. كما أبلغ المجلس بأن حركة العدل والمساواة لا تعير اهتماما لعملية سلام دارفور وإنما للسيطرة على السلطة في الخرطوم.

٤٣ - وأعربت بعثة مجلس الأمن عن بالغ قلقها إزاء أعمال القتال الأخيرة في أبيي وسألت النائب الأول للرئيس كير عن الإجراءات التي يرى أنه من الضروري اتخاذها لحل هذه المسألة. وطلبت البعثة إلى النائب الأول للرئيس كير معلومات مستكملة عن حالة المناقشات الجارية بين حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان فيما يتعلق بمنطقة أبيي. وأكدت البعثة أنها ستثير مسألة بطء ونقص تنفيذ اتفاق السلام الشامل مع محاوريها في الخرطوم، وأعربت عن استعدادها للنظر في مسألة تعزيز ولاية بعثة الأمم المتحدة في السودان بمجرد عودتها إلى نيويورك.

٤٤ - وذكر النائب الأول للرئيس كير، ردا على الأسئلة المطروحة عليه، أن طريق المضي قدما فيما يتعلق بأبيي طريق واضح. فأولا، يجب تنفيذ بروتوكول أبيي لاتفاق السلام الشامل وينبغي إنشاء إدارة مدنية مشتركة. وثانيا، يجب أن تنسحب القوات المسلحة السودانية من المنطقة، على النحو المتفق عليه في اتفاق السلام الشامل. وثالثا، يجب تفكيك الميليشيات الموجودة في المنطقة وضمها إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان أو القوات المسلحة السودانية، وفقا لاتفاق السلام الشامل. أما فيما يتعلق بالمحادثات الجارية بين حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان بشأن منطقة أبيي، فقد أكد أنها تمضي قدما وتركز

على نشر القوات خارج أبيي، وعودة سكان أبيي المشردين، وتقديم المساعدة الإنسانية، وإنشاء إدارة مشتركة في أبيي. وفي الختام، طلب مساعدة الأمم المتحدة في تدريب وحدة تنفيذ مشتركة جديدة ستنشر في أبيي.

جيم - الاجتماعات المعقودة في دارفور

١ - المشردون داخليا - مخيم زمزم للمشردين داخليا

٤٥ - اجتمعت البعثة مع وفد من المشردين داخليا في مخيم زمزم للمشردين داخليا في شمال دارفور. وقال أحد ممثلي المشردين داخليا للبعثة إن المشردين داخليا شعروا بالتفاؤل عندما علموا باتخاذ قرار مجلس الأمن ١٧٦٩ (٢٠٠٧)، لكنهم تخلصوا من أوهامهم منذئذ بسبب استمرار غياب الأمن في دارفور، بما في ذلك في المخيم نفسه. وذكر أن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور غير قادرة على حماية المشردين داخليا، وأن نفس أعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان مازالت مستمرة حتى بعد مرور ستة أشهر على نشر هذه العملية. وأعربت ممثلة إحدى المجموعات النسائية عن خيبة أملها من أن اتفاق سلام دارفور لم يسفر عن أي تحسن ملموس لصالح السكان. وقدمت أيضا ثلاث مطالبات، منها توفير الحماية من جانب الأمم المتحدة، وتمثيل المشردين داخليا في العملية السياسية، ومشاركة مجلس الأمن في توحيد الحركات المتمردة. وأعربت البعثة عن تضامنها مع ضحايا النزاع وطمأنت ممثلي المشردين داخليا بأن المجلس سيفعل كل ما في وسعه لتحسين ظروفهم.

٢ - مجتمع المساعدة الإنسانية

٤٦ - أبلغ البعثة ممثلو مجتمع المساعدة الإنسانية في شمال دارفور عن معاناة العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور والوكالات الإنسانية من نفس المشاكل في دارفور، بما في ذلك استمرار غياب الأمن وعدم تعاون الحكومة، ولا سيما فيما يتعلق بحرية تنقلهم. وأشاروا إلى أنهم ما زالوا يواجهون عددا من العوائق البيروقراطية المفروضة من الحكومة، ومنها عدم السماح باستخدام المركبات المستأجرة، وتغيير الإجراءات الإدارية بانتظام، وعدم إصدار التأشيرات إلى العاملين في مجال المساعدة الإنسانية. وأبلغ مجتمع المساعدة الإنسانية البعثة بأن حصص الإعاشة ستخفض إلى النصف مرة أخرى خلال شهر حزيران/يونيه، وذلك نتيجة أعمال اللصوصية السائدة على طول طريق الإمدادات بين الأُبيِّض ودارفور. وبما أنه سبق تخفيض حصص الإعاشة إلى النصف لنفس السبب، فإن حصص الإعاشة الخاصة بحزيران/يونيه ستصل إلى ربع الكمية المتوخاة. وأُبلغت البعثة بأن الحكومة وافقت على توفير الحماية للمتعاقدين التجاريين الذين ينقلون إمدادات الأمم المتحدة

على طول هذا الطريق، إلا أنها لم تفعل ذلك بعد. وطلبوا إلى مجلس الأمن أن يمارس الضغط على الحكومة كي تضطلع بمسؤولياتها فيما يتعلق بحماية السكان المدنيين، ورفع العوائق البيروقراطية، وحرية تنقل الجهات الفاعلة في مجال المساعدة الإنسانية.

٣ - والي شمال دارفور

٤٧ - أكد والي شمال دارفور التزامه بتيسير نشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، بوسائل منها تقديم الدعم اللوجستي البري وما قد يلزم من أشكال الدعم اللوجستي. وصرَّح بأن الحركات المتمردة تشكل العقبة الرئيسية في طريق تحقيق السلام في دارفور، وبأن الحكومة ملتزمة بالعملية السياسية. وصرح أيضا بأن الحالة الإنسانية في دارفور مستقرة، كما يبرهن على ذلك انخفاض معدلات الوفيات وغياب الأوبئة، وبأن الحكومة ملتزمة بالبيان المشترك المتعلق بالمساعدة الإنسانية المؤرخ ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٧. وأبلغت البعثة الوالي بأن العاملين في مجال المساعدة الإنسانية ما زالوا يواجهون العوائق، وأنها تتوقع منه ترك الأعمال الإنسانية تسير دون عوائق. وفيما يتعلق بأعمال القتال المتواصلة، حثت البعثة حكومة السودان على احترام حقوق الإنسان احتراما كاملا، حتى عند مواجهة من قد تشتبه فيهم بأنهم من المتمردين.

دال - الاجتماعات المعقودة في الخرطوم

١ - وزير الخارجية

٤٨ - اجتمعت بعثة مجلس الأمن، في ٤ حزيران/يونيه، مع وزير الخارجية دينق ألور، الذي ذكر أن السودان يمر بأوقات عصيبة. وقال إنه ما زال يتعين تسوية الحالة في دارفور، وذكر أن تنفيذ اتفاق السلام الشامل ما زال غير كاف. وقال إن عدم تنفيذ بروتوكول أبيي يشكل أكبر مسألة إشكالية، ويدل على ذلك أعمال القتال الأخيرة هناك. وأطلع وزير الخارجية البعثة على رأي الحركة الشعبية لتحرير السودان ومفاده أن العنف السائد في أبيي يشكل جريمة حرب وانتهاكا ضد الإنسانية. وأشار أيضا إلى أن حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان دخلا في محادثات رفيعة المستوى بين الطرفين لإيجاد حل للحالة في أبيي، إلا أنه أبلغ البعثة بأنه لم يُحرَز تقدم كبير بعد في ذلك الصدد. وشدد وزير الخارجية على أن مواصلة حشد القوات في أبيي يشكل خطرا جسيما، وذكر أنه لا يمكن استبعاد العودة إلى الحرب إذا لم تُسوَّ الحالة على وجه السرعة.

٤٩ - وفيما يتعلق بالحالة في دارفور، أشار وزير الخارجية إلى أن حكومة السودان ما زالت ملتزمة بوقف إطلاق النار، وبتسوية الحالة عن طريق العملية السياسية. وقال إنه يرى أن

بعض الجماعات التي لم توقع اتفاق سلام دارفور غير ملتزمة بالحوار. فهجوم ١٠ أيار/مايو الذي شنته حركة العدل والمساواة على أم درمان يوضح تلك المسألة. وطلب أيضا استمرار مساعدة المجتمع الدولي في جمع الأطراف حول طاولة المفاوضات.

٥٠ - وأشارت بعثة مجلس الأمن إلى أن أزمة دارفور هي محط تركيزها الأساسي، وأعربت عن أملها في أن تقوم الأطراف بخطوات ملموسة نحو تحقيق السلام في دارفور في المستقبل القريب. وأعربت البعثة عن قلقها إزاء بطء التقدم في نشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وطلبت أن يتم خطيا تأكيد التفاهم الذي توصل إليه الأمين العام والرئيس البشير بشأن نشر قوات تايلندية ونيبالية. وفيما يتعلق بالعملية السياسية، رحبت البعثة بالتزام الحكومة المعلن بالحوار، ووافقت على ضرورة أن تبرهن الجهات غير الموقعة على اتفاق سلام دارفور على استعدادها للتخلي عن الخيار العسكري والالتحاق بطاولة المفاوضات. وشددت البعثة كذلك على ضرورة أن تلتزم حكومة الوحدة الوطنية بالاتفاقات المتوصل إليها مع مجتمع المساعدة الإنسانية لدارفور، ولا سيما البيان المشترك المتعلق بالمساعدة الإنسانية المؤرخ ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٧، وعلى أهمية تعاون الحكومة تعاونا كاملا مع المحكمة الجنائية الدولية.

٥١ - وأبرزت البعثة ضرورة استعادة العلاقات بين تشاد والسودان، وسألت وزير الخارجية عن إمكانية تقديم مساعدتها. وأعربت بعثة مجلس الأمن عن بالغ قلقها إزاء الحالة في أبيي وعدم تنفيذ عدد من الأحكام الرئيسية لاتفاق السلام الشامل. وبوجه خاص، أبرزت البعثة ضرورة أن تحرز الحركة الشعبية لتحرير السودان وحزب المؤتمر الوطني تقدما فيما يتعلق بترسيم الحدود بين الشمال والجنوب، وتسوية الحالة في أبيي، ووضع ترتيبات تقاسم الثروات في صيغتها النهائية.

٥٢ - وردا على ملاحظات البعثة بشأن دارفور، لاحظ وزير الخارجية وجود مشاكل فيما يتصل باتفاقها المتعلق بالقوات التايلندية والنيبالية. وأشار إلى أن الاتفاق بين حكومة السودان والأمم المتحدة أبرم لإتاحة نشر القوات التايلندية والنيبالية بعد قدوم الكتيبتين الإثيوبية والمصرية. ووافق وزير الخارجية على أن استعادة العلاقات الدبلوماسية مع تشاد ستكون حيوية لحل أزمة دارفور، وأبلغ البعثة بأنه سيسافر عما قريب إلى باريس لمناقشة هذه المسألة مع وزير الخارجية الفرنسي. وفيما يتعلق بتعاون الحكومة مع المحكمة الجنائية الدولية، أشار وزير الخارجية إلى وجود آراء متضاربة داخل الحكومة بشأن هذه المسألة. إلا أنه أكد أن الحركة الشعبية لتحرير السودان تؤيد التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية.

٢ - مستشار رئيس الجمهورية

٥٣ - أكد مستشار رئيس الجمهورية، نافع علي نافع، التزام الحكومة بالعملية السياسية، وأشار إلى أنها ما زالت تتحلى بالمرونة فيما يتعلق بتاريخ ومكان إجراء المفاوضات مع الحركات المتمردة. ولاحظ أن توقف مفاوضات سرت يعزى جزئيا إلى عدم ممارسة الضغط من المجتمع الدولي على الأطراف لحضور المحادثات. أما فيما يتعلق بأي مفاوضات مقبلة، فقد ذكر صراحة أن الحكومة لن تشارك في أي محادثات مع حركة العدل والمساواة. وكرر أيضا الادعاء القائل إن حركة العدل والمساواة لا يهمها سوى السيطرة على السلطة في الخرطوم.

٥٤ - وبالنسبة للحالة الإنسانية في دارفور، قال مستشار الرئيس إن الحكومة قد اتخذت عددا من الخطوات لكفالة وصول المساعدة إلى السكان الذين يحتاجون إليها، وذلك بوسائل منها توفير الحراسات المرافقة لقوافل الإمدادات الإنسانية. وقال كذلك إن الحالة الإنسانية في دارفور مستقرة، وإنه لا توجد مشاكل فيما يتصل بإمكانية الوصول إلى الأماكن، وإن الحكومة تتعاون مع برنامج الأغذية العالمي لزيادة الإمدادات الغذائية في دارفور.

٥٥ - وبالنسبة لنشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، قال مستشار الرئيس إن الحكومة قد أظهرت مرونة في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٦٩ (٢٠٠٧)، وإنها تعاونت مع العملية المختلطة تعاونا تاما على الصعيدين المحلي والوطني. وأبلغ البعثة أنه، لتحقيق هذه الغاية، تم تشكيل لجنة تقنية برئاسة الدكتور مطرف الصديق، وكيل وزارة الخارجية، لتتناول أي مسائل تقنية متعلقة بالعملية المختلطة، وقال إنه يرحب بالاستماع إلى أي أمثلة محدّدة لم تبد الحكومة فيها تعاونا مع العملية المختلطة. وأشار إلى أن مجموعة تدابير الدعم القوي لم تنفذ بعد، وأن آلية الدعم والتنسيق المشتركة لم تُنشأ بعد في أديس أبابا. وقال إن هذا دلالة على عدم قيام الأمم المتحدة بالتنسيق مع الاتحاد الأفريقي بالقدر الكافي.

٥٦ - وشدّد مستشار الرئيس على اقتناع الحكومة بأهمية وجود علاقات حسن جوار مع تشاد، وقال إن السودان ليس لديه رغبة في السيطرة على تشاد. وأشار إلى أن حكومة تشاد تقوم على نظام قبلي، لا ديمقراطي، مما أدى إلى قيام حكومة تشاد بدعم المتمرّدين ذوي الانتماءات القبلية في دارفور. وأعرب عن أمله في أن تقتنع حكومة تشاد بأن حركة العدل والمساواة ليست لازمة لبقائها. وبالنسبة للاتفاقات السابقة التي تم التوصل إليها بين حكومتي السودان وتشاد، بما فيها اتفاق داكار المبرم مؤخرا، قال إنه من الضروري إنشاء آليات للتحقّق من تنفيذ هذه الاتفاقات.

٥٧ - ورحّبت بعثة مجلس الأمن بالتحسّن في تعاون الحكومة مع العملية المختلطة، إلا أنها شدّدت على أنه ما زال هناك عدد من المجالات التي ينبغي فيها زيادة التعاون. وبالأخص،

طلبت البعثة إزالة جميع القيود المفروضة على حرية تحرك العملية المختلطة، بما في ذلك إمكانية استخدام مطارات دارفور على مدار الساعة. وأشارت البعثة أيضا إلى أنه لا يتم إجراء عمليات التخليص الجمركي إلا لمدة أربع ساعات في الأسبوع، وأن المعدّات المملوكة للوحدة الرواندية ما زالت محتجزة في زمزم شمالي دارفور. وبالنسبة لنشر القوات التايلندية والنيبالية، طلبت البعثة تأكيدا خطيّا للتفاهم الذي تم التوصل إليه بين الأمين العام والرئيس البشير. وقدّمت البعثة إلى مستشار الرئيس قائمة بمجالات محدّدة إضافية ينبغي أن يزيد فيها تعاون الحكومة لكي يتم نشر العملية المختلطة بفعالية.

٥٨ - وأحاطت البعثة علما بتعليقات مستشار الرئيس فيما يتصل بضرورة أن يحسّن السودان وتشاد علاقاتهما، وسألته عن الطريقة التي يمكنها بها المساعدة في هذا الأمر. وسألت البعثة أيضا عمّا يمكن أن تساعد به للضغط على حركات التمرّد لكي تجلس إلى مائدة المفاوضات. وبالنسبة لمسألة الإفلات من العقاب، شدّدت بعثة مجلس الأمن على ضرورة أن يتعاون السودان تعاونا تاما مع المحكمة الجنائية الدولية. وقال أحد رئيسي البعثة إنه ينبغي للسودان أن يسلّم المواطنَين السودانيين اللذين وجهت إليهما المحكمة الاتهام.

٥٩ - وردا على الأسئلة والتعليقات التي أبدتها البعثة، سأل مستشار الرئيس عن سبب إصرار الأمم المتحدة بشكل مستمر على ضمّ قوات غير أفريقية إلى العملية المختلطة. وأبلغ البعثة أن حكومة السودان مرتابة بشدّة في قرار مجلس الأمن ١٧٠٦ (٢٠٠٦). وهذا راجع إلى اعتقاد الحكومة أن القوات الدولية ستُستخدم لخدمة مصالح البلدان الغربية، لا لأغراض حفظ السلام. وقال إن الحكومة ما زالت غير واثقة من مسألة نشر القوات التايلندية والنيبالية. علاوة على ذلك، لم تُستشر حكومة السودان ولا الاتحاد الأفريقي بشأن ضم هذه القوات. ومع ذلك، أكّد مستشار الرئيس التفاهم الذي توصل إليه الرئيس البشير والأمين العام بشأن نشر الوحدات التايلندية والنيبالية عقب وصول الكتيبتين الإثيوبية والمصرية.

٦٠ - وفيما يتعلق بلزوم أن تتعاون الحكومة مع المحكمة الجنائية الدولية، قال مستشار الرئيس إن السودان لن يتعاون أبدا مع المحكمة، وذلك لأنه لم يوقّع على نظام روما الأساسي. وأشار كذلك إلى أن لدى الحكومة نظاما قضائيا يؤدي وظيفته، وبالتالي لا ينبغي أن يُطلب منها التعاون مع المحكمة. وإضافة إلى ذلك، وصف قرار مجلس الأمن ١٥٩٣ (٢٠٠٥) بالقرار المؤسف، وبأنه في الأساس قرار مَعيب لأنه يستثني بعض الأطراف دون غيرها. وبالنسبة للعملية المختلطة، أكّد إمكانية نشر القوات التايلندية والنيبالية عقب وصول الكتيبتين المصرية والإثيوبية مباشرة، وأعرب عن التزام الحكومة بتوفير الحماية لقوافل العملية المختلطة حيثما وحينما يطلب منها ذلك.

٣ - وزير الاستثمار

٦١ - في غياب علي عثمان محمّد طه، النائب الثاني لرئيس الجمهورية، قدّم المسؤولون الحكوميون استكمالا لمستجدّات تنفيذ اتفاق السلام الشامل، في اجتماع عُقد برئاسة كوستي مانيبي، وزير الاستثمار. وأُبلغت البعثة أنه قد تم إنشاء لجنة فرعية قبل الاجتماع بسبعة أيام لتحدّد المسار المستقبلي فيما يتصل بأبيي. وقد اتفقت اللجنة الفرعية بشأن أربعة مجالات رئيسية هي: (أ) ضرورة وضع الترتيبات الأمنية اللازمة لتسهيل عودة المشردين؛ (ب) فتح سبل الوصول إلى منطقة أبيي بالكامل أمام بعثة الأمم المتحدة في السودان؛ (ج) إنشاء إدارة مؤقتة في أبيي، مع سريان الحدود المؤقتة لمدة ستة أشهر؛ (د) إشراك هيئة دولية متخصصة في المنازعات الإقليمية لكسر الجمود الذي يكتنف عملية ترسيم الحدود. وأعرب أحد المسؤولين الحكوميين عن أمله في أن تتمكّن الحكومة من الإعلان عن اتفاق رسمي على هذه الأمور بحلول ١٠ حزيران/يونيه.

٦٢ - واقترحت الحكومة على البعثة أيضا إعادة النظر في ولاية بعثة الأمم المتحدة في السودان، وذلك نظرا لأنها كانت 'مشلولة الحركة' فعليا في أبيي أثناء الاقتتال. وأبلغ أحد المسؤولين الحكوميين كان قد زار أبيي مؤخرا أن البلدة يجري نهبها في وجود الأفراد التابعين للأمم المتحدة. وشددت البعثة على الضرورة الملحّة لتسوية أزمة أبيي، وإحراز تقدم حاسم في سائر المجالات المعلّقة في اتفاق السلام الشامل. ولتحقيق هذه الغاية، أشارت البعثة إلى أن حادث أبيي ما كان ليقع لو نُفّذ اتفاق السلام الشامل وفقا للجدول الزمني. وحثّت البعثة الحكومة على الوفاء بالتزامها بالسعي لجعل الوحدة أمرا مرغوبا فيه في المرحلة السابقة لانتخابات عام ٢٠٠٩.

٤ - الأحزاب المعارضة

٦٣ - اجتمعت البعثة بممثلين عن حزب الأمة، والحزب الاتحادي الديمقراطي، وحزب المؤتمر الشعبي، للاستماع إلى وجهات نظرهم بشأن المسائل الرئيسية. وأبلغ ممثل حزب الأمة البعثة أن أهداف الحزب الوطنية الثلاثة هي إحلال السلام والاستقرار والديمقراطية في البلد. ويؤيد حزب الأمة اتفاق السلام الشامل تأييدا كاملا. وأشار إلى أن اتفاق سلام دارفور يعاني من بدايته قصورا شديدا لأن هناك عددا من الأطراف لم توقّع عليه. وإضافة إلى ذلك، قال إن اتفاق سلام شرقي السودان لا يشمل الجميع. وشدد ممثل الحزب الاتحادي الديمقراطي على ضرورة المصالحة بين مختلف الأحزاب السياسية في السودان، وأعلن أن حزبه سيقترح تشريعا وطنيا للمصالحة سعيا منه لتحقيق هذه الغاية. وقال ممثل حزب المؤتمر الشعبي إن حزبه يرى أن قضية دارفور قضية عادلة تحاربها الحكومة باستخدام القوة عن غير وجه

حق. وشدد على كون الحوار الحل الوحيد لهذه المشكلة. وشدد أيضا على ضرورة تنفيذ جميع أحكام اتفاق السلام الشامل على سبيل الأولوية، وعلى ضرورة احترام قرار لجنة حدود أبيي.

٥ - رئيس مفوضية الرصد والتقييم

٦٤ - أُنشئت مفوضية الرصد والتقييم، في إطار اتفاق السلام الشامل لتتولى رصد تنفيذ الاتفاق. وفي اجتماع منفصل، قال رئيس المفوضية إن الاتفاق ينفذ بصورة غير متّسقة. فمع تحقيق عدد من المنجزات الملموسة، لم ينفّذ عدد من الأحكام ضمن الأطر الزمنية المنصوص عليها في الاتفاق. وفي هذا الصدد، أشار إلى أن عدم تنفيذ بروتوكول أبيي يمثل أكبر أوجه الإخفاق في تنفيذ الاتفاق حتى الآن. وإضافة إلى ذلك، نبّه إلى أن الانتخابات الوطنية في عام ٢٠٠٩ تمثل عقبة كبرى، وخاصة في سياق عدم قيام الحكومة باعتماد التشريع الانتخابي اللازم. وشدد رئيس المفوضية على أهمية الوحدات المتكاملة المشتركة التي قال إنها تعاني من نقص الموارد، وإنها عرضة للاقتتال الداخلي، ويعوزها التدريب العسكري. وقال إن هذه الوحدات ستحتاج إلى الدعم من الأمم المتحدة في هذه المجالات لكي تتحقق لها الفعالية.

٦٥ - وقالت البعثة إنه قد بلغتها تقارير متباينة بشأن الآثار المترتبة على حادث أبيي. فبينما أثار وزير الخارجية مسألة إمكانية اندلاع الحرب من جديد إذا لم يسوّ الوضع بسرعة، أعرب المفاوضون الحكوميون الذين اجتمعت بهم البعثة في ٤ حزيران/يونيه عن تفاؤلهم إزاء اقتراب التوصّل إلى اتفاق. وذكّرت البعثة أنه من المقرر أن تمضي عملية الترسيم قدما، وتساءلت عمّا إذا كان من الممكن أن يستثير هذا نزاعا مماثلا في الحجم للنزاع الذي وقع في حادث أبيي. وإضافة إلى ذلك، استفسرت البعثة أيضا عن السيناريو المحتمل للانتخابات في ظل عدم قيام الحكومة بتمرير التشريع الانتخابي. وأكد رئيس المفوضية أن عملية الترسيم قد تؤدي إلى وقوع أزمة جديدة نظرا لحساسية هذه المسألة، غير أنه أعرب عن اعتقاده بوجوب المضي قدما بهذه العملية لإنهاء حالة الغموض المستمرة. وأشار إلى أن الأطراف تتقدّم بخطى ثابتة صوب الانتخابات، بيد أنها تتصرف حيال ذلك بطريقة لا تكفل إنجاز التحضيرات اللازمة.

٦ - رئيس جمهورية السودان

٦٦ - أعاد الرئيس عمر حسن أحمد البشير، في كلمته الافتتاحية، تأكيد التزام حكومته بتنفيذ اتفاق السلام الشامل، وقال إن جميع المؤسسات اللازمة لتنفيذ هذا الاتفاق قد أُنشئت. وقال إن حل مسألة أبيي يأتي على رأس الأولويات بالنسبة لاتفاق السلام الشامل،

وإن هذه المسألة ستتم عما قريب تسويتها من خلال المشاورات الجارية بين حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان. وقال للبعثة إن السودان يتطلع إلى مساعدة المجتمع الدولي في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، فضلا عن تقديم الدعم للوحدات المتكاملة المشتركة. وفيما يتعلق بدارفور، أوضح الرئيس البشير أن هذه المسألة ستظل في صلب اهتمامات الحكومة. ولكنه أشار إلى أن بعض الأطراف تتلاعب بأزمة دارفور لخدمة مخططاتها الوطنية الخاصة بها، وأن الحقائق كانت عُرضة للمبالغة والتزوير. وقال إن العراقيل الحقيقية التي تحول دون التوصل إلى حل لأزمة دارفور وضعتها حركات التمرد، كما يتضح ذلك من الهجوم الذي شنته حركة العدل والمساواة على أم درمان في ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٨. وأكد من جديد التزام حكومته بالعملية السياسية، وكذلك اقتناعه بأن الخيار العسكري لا يمكن أن يؤدي إلى حل دائم للنزاع القائم.

٦٧ - وفيما يتعلق بحفظ السلام في دارفور، ذكر الرئيس البشير أن حكومته قد أوفت بالتزامها فيما يتعلق بنشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وأشار إلى أن لجنة رفيعة المستوى أُنشئت لضمان مضي عملية الانتشار حسب ما كان مخططا لها، وأنه تم توفير الأراضي وغيرها من المتطلبات اللوجستية. وذكر أن الأمم المتحدة لم تتمكن من تنفيذ مجموعتي الدعم الخفيف والثقيل على النحو المقرر لها، وأعرب عن رأيه بأن إخفاق بعض الأطراف الفاعلة نُسب من دون وجه حق إلى حكومة السودان. وحث الرئيس البشير جميع الجهات المعنية على المساهمة بالأصول التي ما زالت تنقص قوة العملية المختلطة. وفيما يتعلق بالعملية السياسية، طلب أن يُعطى هذا الأمر نفس الأهمية المركزية الذي يحظى بها مجال حفظ السلام، وذكر أن حكومة السودان تتطلع إلى تعيين كبير الوسطاء. وأشار إلى أن مجلس الأمن تعهد بالنظر في اتخاذ تدابير ضد كل من ينتهك أو يقوِّض اتفاق سلام دارفور من أفراد أو جماعات. لكنه أوضح أن الموقعين على الاتفاق كانوا مستهدفين، الأمر الذي أدى إلى تعنت حركات التمرد.

٦٨ - وأكد الرئيس البشير التزام السودان بتيسير الأعمال التي تقوم بها أوساط المساعدة الإنسانية في دارفور، وأوضح أن البيان المشترك الصادر في ٢٨ آذار/مارس بشأن تيسير الأنشطة الإنسانية يجري تنفيذه بنجاح. وقال إنه بالرغم من التصريحات التي تفيد العكس، فإن الحالة الإنسانية تتحسن بشكل واضح، وهو ما برهنت عليه عودة المشردين داخليا واللاجئين إلى قراهم الأصلية. وأوضح الرئيس البشير أن ضلوع حكومة تشاد في النزاع الدائر في دارفور هو المسؤول عن إطالة أمد المشكلة، وأن تشاد خططت للهجوم الذي شُنّ على العاصمة السودانية في ١٠ أيار/مايو، وقدمت الدعم لمنفِّذيه. وقال إن سياسات حكومة

تشاد تنتهك الاتفاقات الثنائية والإقليمية، بما فيها اتفاق داكار، ويمكن أن تعرض للخطر جهود المجتمع الدولي الرامية إلى إحلال سلام واستقرار دائمين في دارفور.

٦٩ - وأبلغت البعثة الرئيس بأنها تؤكد من جديد التزامها بسلامة السودان الإقليمية وسيادته. وكان مجلس الأمن قد اعتمد بيانا رئاسيا أدان فيه الهجوم الذي شنته حركة العدل والمساواة في ١٠ أيار/مايو. وبخصوص تنفيذ اتفاق السلام الشامل، أعربت البعثة عن قلقها إزاء الوضع السائد في أبيي، لكنها سُرت حين علمت أنه يجري إحراز تقدم نحو التوصل إلى اتفاق بين حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان. وأعربت البعثة عن قلقها حيال استمرار العنف في دارفور، وهو ما يؤثر سلباً على الوضع الإنساني.

٧٠ - وأكدت البعثة ما ذهب إليه الرئيس البشير، وهو أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للنزاع، وأن جميع الأطراف مطالبة ببذل جهود مستمرة للتوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض. وفي هذا الصدد، ذكرت البعثة أنها تتطلع هي أيضا إلى تعيين كبير الوسطاء.

٧١ - وأكدت البعثة من جديد إدانتها للهجوم الذي شنته حركة العدل والمساواة في ١٠ أيار/مايو، وحثت الرئيس البشير على ممارسة ضبط النفس في رده على ذلك الهجوم. وينبغي ألا يُشرد مزيد من المدنيين أو تزداد العلاقات بين السودان وتشاد تدهوراً. وينبغي أن يتمتع المتمردون الأسرى بحقوق الإنسان كاملة. وشددت البعثة على أهمية تنفيذ اتفاق داكار، وذلك من أجل تهيئة مناخ مؤات لإحلال السلام في دارفور، وكذلك بين السودان وتشاد. وفيما يتعلق بحفظ السلام في دارفور، قالت البعثة إن العملية المختلطة تواجه صعوبات جمة في نشر أفرادها، ولا سيما في ضوء طول المسافة الفاصلة بين بورتسودان ودارفور. وأبلغت البعثة الرئيس البشير بأنها قد أعطت الدكتور نافع مستشار الرئيس قائمة بالمجالات التي تحتاج فيها العملية المختلطة إلى مساعدة من الحكومة. وأشارت البعثة إلى اعتقاد مستشار الرئيس بأن حكومة السودان كانت قد وافقت على قبول جميع الوحدات غير الأفريقية، بما فيها القوات التايلاندية والنيبالية، بعد نشر الكتيبتين المصرية والإثيوبية. وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية في دارفور، رحبت البعثة بالتزام الحكومة بالبيان المشترك بشأن تيسير الأنشطة الإنسانية، لكنها أبلغت الرئيس بأنه لا تزال هناك مجالات من الضروري زيادة التعاون فيها. وأعربت البعثة أيضا عن اقتناعها بأن إيجاد حل للنزاع في دارفور يقتضي العدالة والمصالحة، وبأن مجلس الأمن يتطلع إلى أن تتعاون حكومة السودان مع المحكمة الجنائية الدولية. وأعربت البعثة عن عدم رضاها عن الرأي الذي أبداه مستشار الرئيس في هذا الصدد.

٧٢ - وأكد الرئيس البشير أن حكومة السودان كان لها الحق في الدفاع عن نفسها في سياق الهجوم الذي وقع على أم درمان في ١٠ أيار/مايو، وقال إن تشاد سمحت لحركة العدالة والمساواة بالتجمع في تشاد وعبور الحدود لمهاجمة العاصمة السودانية. وفيما يتعلق بالعملية المختلطة، أكد أن حكومته على استعداد لتوفير الحراسة لقوافل التموين إن طُلب منها ذلك. وذكّر بحادث الاختطاف الذي تعرضت له مؤخرا قافلة محمّلة بذخائر كانت موجهة إلى الوحدات الصينية، وأوضح أنه من مصلحة الحكومة حماية هذه المعدات لأنها يمكن أن تقع في أيدي حركات التمرد. وفيما يتعلق بالسماح لطائرات العملية المختلطة بالتحليق ليلا، شجع الرئيس البشير الأمم المتحدة أيضا على تحسين البنية الأساسية للمطارات والطرق في دارفور، وهو ما ليس بإمكان الحكومة عمله. وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية، أبلغ الرئيس البعثة بأن الحكومة تبذل جهدا كبيرا لتيسير عمليات العودة الطوعية. وقال إن التقارير التي تفيد بأن الحكومة تجبر النازحين على العودة إلى ديارهم غير صحيحة. وقال إن الحكومة، بدلا من ذلك، تحتذبهم للعودة إلى قراهم الأصلية، كما قال إنه من الممكن حل نسبة ٩٠ في المائة من النزاع في دارفور لو أُزيلت مخيمات المشردين داخلياً.

٧٣ - وفيما يتعلق بالاقتراح الداعي إلى تعاون السودان مع المحكمة الجنائية الدولية، أوضح الرئيس أن مواطني السودان سيخضعون للقانون السوداني دون سواه. وقال إن السودان ليس طرفا في نظام روما الأساسي، وبالتالي فإنه لن يسلم أي مواطن سوداني إلى المحاكم الدولية. وأخبر البعثة بأن توجيه الاتهام ضد أي مواطن سوداني أمر ستتولاه المحاكم الوطنية. ورحبت البعثة بالتزام الحكومة بالسماح لنشر القوات التايلاندية والنيبالية في أعقاب وصول الكتيبتين الأوليتين الإثيوبية والمصرية، وسماحها للأمم المتحدة ببدء الأشغال لتحسين البنية الأساسية في دارفور، وضمان حرية الحركة الكاملة لبعثة الأمم المتحدة في السودان في منطقة أبيي.

هاء - التوصيات

٧٤ - في ضوء المناقشات التي دارت بين بعثة مجلس الأمن ومحاوريها والاستنتاجات المستخلصة من مختلف المحاورات، فإن البعثة، إذ تؤكد من جديد أهمية العناصر الواردة في اختصاصاتها، توصي بما يلي:

اتفاق السلام الشامل

(أ) ينبغي أن يواصل المجلس تقديم الدعم للأطراف من أجل تنفيذ اتفاق السلام الشامل، بما في ذلك تحسين الترتيبات الأمنية المبرمة بين الأطراف؛

(ب) ينبغي لبعثة الأمم المتحدة في السودان، انسجاماً مع ولايتها، أن تبدأ فورا الأعمال التحضيرية لدعم إجراء انتخابات وطنية، بتعاون وثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأطراف اتفاق السلام الشامل؛

(ج) ينبغي لبعثة الأمم المتحدة في السودان، انسجاماً مع ولايتها ووفقا للقرار ١٨١٢ (٢٠٠٨)، أن تقوم، حسب الاقتضاء، بنشر جنود حفظ السلام بكثافة في أبيي وحولها لدعم تنفيذ اتفاق السلام الشامل، بما في ذلك حماية المدنيين؛

دارفور

(د) ينبغي أن يجدد المجلس مطالبته جميع الأطراف في دارفور بوقف أعمال القتال فوراً والانخراط في العملية السياسية، وأن يكون متأهبا لاتخاذ إجراءات ضد أي طرف يقوِّض عملية السلام؛

(هـ) ينبغي أن تمضي الأمم المتحدة قدماً على وجه السرعة في العمل بموافقة الرئيس البشير على (أ) نشر القوات التايلاندية والنيبالية بمجرد وصول القوات المصرية والإثيوبية، و (ب) حماية قوافل الأمم المتحدة المتنقلة براً، و (ج) تحسين المطارات في دارفور وتشغيل رحلات جوية للأمم المتحدة على مدار الساعة وطيلة أيام الأسبوع؛

(و) ينبغي أن يبدأ المجلس النظر في اتخاذ قرار جديد لتمديد ولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور بعد أن تنتهي في ٣١ تموز/يوليه؛

(ز) ينبغي أن تعيّن الأمم المتحدة على وجه السرعة كبير الوسطاء ليقود الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من أجل دارفور؛

(ح) ينبغي أن يعمل السودان وتشاد على إزالة التوتر بينهما وينفِّذا اتفاق داكار؛

(ط) ينبغي أن تتعاون حكومة السودان وسائر أطراف النزاع في دارفور مع المحكمة الجنائية الدولية، وفقا للقرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥)، واضعة في اعتبارها البيان الرئاسي المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ (S/PRST/2008/21).

رابعا – تشاد

ألف – المعلومات الأساسية والسياق

٧٥ – كانت الغاية من زيارة بعثة المجلس إلى تشاد تأكيد التزام المجلس بمساعدة السلطات التشادية على حماية اللاجئين من دارفور والمشردين داخليا وغيرهم من السكان المدنيين

المستضعفين، وتيسير إيصال المساعدة الإنسانية إلى شرق تشاد وشمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى، عن طريق إقامة وجود متعدد الأبعاد في تينك المنطقتين. وكان هدفها أيضا إظهار دعم المجلس لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وقوة الاتحاد الأوروبي في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، والتذكير بأن المجلس قد طلب إلى الأمين العام أن يقدم إليه تقريرا في أيلول/سبتمبر، بعد إجراء المشاورات الواجبة مع حكومتي تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى بشأن ترتيبات متابعة قوة الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك إمكانية إنشاء عملية للأمم المتحدة، رهنا بتطورات الوضع هناك.

٧٦ - وأعرب المجلس أيضا عن رغبته في أن يؤكد مجددا اقتناعه بضرورة تخفيف حدة التوتر بين حكومتي السودان وتشاد لتحقيق أمن دائم في المنطقة، وأن يدعو كلتا الحكومتين إلى التقيد بالتزاماتهما بموجب اتفاق داكار المؤرخ ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٨ واتفاق طرابلس المؤرخ ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٦ والاتفاقات الثنائية الأخرى. وذكّر بإدانة المجلس لاستمرار أنشطة الجماعات المسلحة المتمردة في تشاد، وحث جميع الأطراف المعنية على احترام اتفاق سرت المؤرخ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. وكان الهدف من زيارة المجلس أيضا تشجيع السلطات التشادية على الحرص على تشجيع الحوار السياسي في ظل احترام الإطار الدستوري، الذي بدأ بفضل اتفاق ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٧.

٧٧ - وفي تشاد، زارت بعثة مجلس الأمن برئاسة الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، السفير جان موريس ريبير، كلا من أبيشيه وغوز بيضة ونجامينا. ففي أبيشيه، أطلعت البعثة من قبل فيكتور دا سيلفا أنجيلو، الممثل الخاص للأمين العام، والجنرال جان - فيليب غاناشيا، على سير عملية نشر بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وقوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي. وفي غوز بيضة، اجتمعت البعثة مع الحاكم ومنظمات غير حكومية، وزارت مخيم جبل للاجئين ومخيم غوروكون للمشردين داخليا، والتقت بالسكان. وفي نجامينا، كان للبعثة لقاء مع رئيس الوزراء يوسف صالح عباس بحضور وزير الإعلام ووزير الخارجية والممثل الخاص والمدير العام للهيئة التنسيقية الوطنية لدعم القوة الدولية.

باء - الاجتماع مع حاكم غوز بيضة

٧٨ - ذكرت بعثة مجلس الأمن في ملاحظاتها التمهيدية أن الهدف من زيارتها إلى تشاد هو إظهار التزام المجلس بدعم الجهود الوطنية لحماية اللاجئين من دارفور والمشردين داخليا وغيرهم من السكان المدنيين المعرضين للخطر وتسهيل إيصال المساعدات الإنسانية. ولاحظ أعضاء البعثة أنهم على علم بالعبء الذي يشكله وجود أعداد هائلة من اللاجئين والمشردين داخليا على المجتمعات والسلطات المحلية، ولا سيما فيما يتعلق بإمكانية الحصول على المياه

والموارد الطبيعية. ولهذا السبب أذن مجلس الأمن بنشر بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد لمساعدة حكومة تشاد في جهودها لتوفير الأمن من أجل الإغاثة الإنسانية. وهناك هدف آخر من هذه البعثة هو التحادث مع الحكومة بشأن أهمية تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون وكيفية تحسين العلاقات بين تشاد وجارتها السودان.

٧٩ - وأقر حاكم غوز بيضة بأهمية زيارة مجلس الأمن إلى تشاد وغوز بيضة. وشدد على أن من الضروري أن يقف المجلس بنفسه على الحالة الإنسانية الناجمة عن النزاع في دارفور، وأن من الأهمية بمكان تعبئة المجتمع الدولي لإيجاد حل لمحنة السكان المتضررين.

٨٠ - وقال الحاكم إن زيارة مجلس الأمن من شأنها أن تمكن المجلس من تقييم قدرة حكومة تشاد على تقديم المساعدة إلى اللاجئين والمشردين داخليا. وسيساعد هذا بدوره في تحديد المجالات التي ينبغي للمجتمع الدولي تعزيزها لتمكين الحكومة من مساعدة المحتاجين. ثم حدد الحاكم مختلف التحديات الأمنية التي يواجهها العاملون في مجال تقديم المساعدة الإنسانية إلى اللاجئين والمشردين داخليا. وأشاد الحاكم بنشر بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وقوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي، مشددا على أن المسؤولية الأساسية عن توفير الأمن لساكني المخيمات تقع على عاتق حكومة تشاد. وحث على الإسراع بإتمام نشر البعثتين.

٨١ - وأكد الحاكم على ضرورة معالجة الأسباب الجذرية للمشاكل بدلا من الاقتصار على معالجة النتائج. وشدد على أن الوضع في شرق تشاد نتيجة مباشرة للأزمة في دارفور وأن ميليشيا الجنجويد وغيرها من الجماعات المسلحة التي يدعمها السودان ما زالت تهاجم السكان وتحاول زعزعة استقرار تشاد. ورأى أنه ما دام هذا الأمر لم يؤخذ في الاعتبار، فإن جهود الوساطة بين البلدين لا يمكن أن تكلل بالنجاح.

جيم - زيارة المخيمين

٨٢ - قام المجلس، برفقة ريما صلاح، نائبة الممثل الخاص للأمين العام، بزيارة مخيمين، أحدهما يستضيف لاجئين من دارفور والآخر مشردين داخليا من تشاد. ففي مخيم جبل للاجئي دارفور، زارت البعثة مستشفى ومركزا للتغذية تدعمه الأمم المتحدة وغيرها من وكالات المساعدة الإنسانية والمنظمات غير الحكومية. والتقت البعثة أيضا بلاجئين ونساء وقيادات اللاجئين برئاسة كبيرهم.

٨٣ - وأبلغت البعثة اللاجئين بزيارتها إلى دارفور ومحادثاتها مع حكومة السودان، بما في ذلك الرئيس البشير، وبأن المجتمع الدولي على علم بمحنتهم ويبذل جهودا من أجل معالجة

شواغلهم، وكذلك بنشر بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وقوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي، الذي يهدف إلى توفير الأمن لجميع فئات السكان المعرضين للخطر وإلى العاملين في مجال المساعدة الإنسانية.

٨٤ - وتحدث كبير اللاجئين فشجب مقتل العديد من الأشخاص في دارفور. وقال إن ديارهم أحرقت وأراضيهم انتزعت. وقد وطّنت حكومة السودان عربا من مصر والنيجر وموريتانيا في أراضيهم ومنحتهم الجنسية السودانية. وطالب اللاجئون بالإسراع بنشر قوات العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. كما طالبوا بنزع سلاح ميليشيات الجنجويد المنتمية إلى حكومة السودان وسحب جميع القوات الحكومية من دارفور. وحث كبير اللاجئين كذلك على إنشاء حكومة إقليمية مستقلة لدارفور. وقال إن اللاجئين لا يعترفون بنتائج التعداد الأخير في السودان لأنه استبعد معظم أبناء دارفور.

٨٥ - وروت عدة نساء التجارب المؤلمة التي مررن بها في دارفور، حيث قتل أطفالهن وتعرضت بناتهن للاغتصاب وفصلن عن أسرهن. كما ذكرن أن انعدام الأمن يمنعهن من العودة إلى الديار كما يرغبن. وأقررن بالأمن الذي توفره حكومة تشاد والمساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية.

٨٦ - وفي مخيم غوروكون للمشردين داخليا، تحدث السكان عن مختلف الهجمات التي شنها الجنجويد عليهم، مما تسبب في تشريدهم في بلدهم. وأعربوا عن تقديرهم لحكومة تشاد للمساعدة المقدمة لهم. وأشاروا إلى أنهم ما زالوا يتعرضون للهجوم، ووجهوا نداء إلى بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وقوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي لحمايتهم.

دال - الاجتماع مع وكالات المساعدة الإنسانية والمنظمات غير الحكومية

٨٧ - اجتمعت بعثة المجلس مع ممثلي وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية العاملة في غوز بيضة. وأثنت البعثة على عملهم الرائع في ظل ظروف صعبة.

٨٨ - وأبلغت وكالات المساعدة الإنسانية البعثة بطبيعة عملها في غوز بيضة، الذي يشمل أمورا في جملتها حماية المرأة من الاستغلال الجنسي وتوفير المرافق الصحية وتوزيع المواد الغذائية. وأعربت عن جزعها إزاء تدهور الوضع الأمني، مشيرة إلى أن العديد من العاملين في المجال الإنساني قد لقوا مصرعهم. وأدى انتشار الأسلحة إلى ازدياد الإجرام وانعدام الأمن وأصبح العاملون في مجال المساعدة الإنسانية مستهدفين أكثر فأكثر. ومنذ بداية عام ٢٠٠٨، سرقت ٢٦ مركبة وقتل عاملان في مجال المساعدة الإنسانية. ويؤدي ضعف إنفاذ القانون

والنظام والقضاء إلى انتشار الإفلات من العقاب، مما زاد في تضييق المجال المتاح للأعمال الإنسانية. وشددت على ضرورة الإسراع بنشر بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وقوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي لحماية العاملين في هذا المجال وكذلك مخيمات اللاجئين والمشردين داخليا. وحثت المجتمع الدولي على دعم حكومة تشاد من أجل تعزيز قدرتها على صون القانون والنظام في شرق تشاد.

٨٩ - وردا على أسئلة من أعضاء المجلس، أشارت وكالات المساعدة الإنسانية إلى صعوبة التشجيع على إعادة إدماج المشردين داخليا لأن جميع المجتمعات المحلية تتنافس حاليا على موارد محدودة. فمنطقة غوز بيضة التي كان يقطنها في الأصل ٥٠٠ ٧ شخصا تضم الآن ما يزيد على ٠٠٠ ٦٨ نسمة، بمن فيهم اللاجئون والمشردون داخليا. ومع تكثيف الهجمات على دارفور، ازداد عدد اللاجئين زيادة هائلة دون زيادة الموارد المتاحة للمساعدات الإنسانية. وأعربت عن قلقها من أن التمويل المقدم لأغراض إنسانية يتناقص بسبب كثرة الاحتياجات العالمية.

هاء - الاجتماع مع رئيس الوزراء

٩٠ - في نجامينا، اجتمعت البعثة مع يوسف صالح عباس، رئيس وزراء تشاد نيابة عن الرئيس إدريس ديبي إتنو، الذي كان عليه حضور اجتماع عاجل في الخارج يوم الزيارة. واقترح الرئيس لقاء البعثة صباح اليوم التالي، غير أن جدول أعمالها المشحون في جمهورية الكونغو الديمقراطية لم يتح لها تأجيل مغادرتها لتشاد.

٩١ - وكررت البعثة في عرضها التأكيد على سيادة تشاد وسلامة حدودها. وذكرت أن مجلس الأمن قد أدان هجمات المتمردين في شباط/فبراير على نجامينا وأنشطة الجماعات المسلحة غير المشروعة. وكان المجلس قد شجع تشاد أيضا على متابعة الزخم الذي تحقق باتفاق ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٧ من أجل تعزيز الحوار السياسي مع المعارضة غير المسلحة. وقدمت البعثة إحاطة إعلامية لرئيس الوزراء عن بعثتها إلى غوز بيضة وعن طلبات المساعدة الإنسانية التي تلقتها هناك. وأثنت على تشاد لما تقدمه من مساعدة إلى اللاجئين من دارفور. وستكثف الأمم المتحدة جهودها من خلال بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد لحماية اللاجئين والعاملين في مجال المساعدة الإنسانية. وستبلغ البعثة المجلس، في أعقاب النتائج التي توصلت إليها، بطلبات المساعدة الإنسانية التي تلقتها، لأهميتها في المناقشات التي ستعقد في أيلول/سبتمبر بشأن ولاية بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد. ورحبت البعثة بعقد اجتماع المتابعة المقبل لاتفاق داكار بين تشاد والسودان. ومما يدعو إلى التفاؤل أن

حكومة تشاد قد أدانت هجوم حركة العدالة والمساواة على أم درمان. وحثت تشاد على أن تنأى بنفسها عن حركات التمرد لمصلحة الأمن الإقليمي.

٩٢ - وأشار أعضاء البعثة إلى أنها نقلت الرسالة نفسها إلى السودان. وشجعوا حكومة تشاد على استخدام نفوذها لدى بعض الحركات لحملها على المشاركة في المحادثات التي يقودها وسيط الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

٩٣ - وأشاد رئيس الوزراء بالقرار ١٧٧٨ (٢٠٠٧) وأعاد تأكيد التزام حكومته بالعمل مع بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وقوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي. ورحبت حكومة تشاد بالنهج الفريد من نوعه المتبع في النشر المشترك لرجال الدرك التشادي، وأشارت إلى معاناة تشاد من تداعيات النزاع في دارفور. وأكدت مرة أخرى استعدادها لتحسين علاقاتها الأخوية مع السودان. وكانت الحكومة قد أدانت هجوم المتمردين على أم درمان. وأكد رئيس الوزراء أن حكومته لم تساند المتمردين، وأن هجومهم لم ينطلق من الحدود التشادية، مما يعفي حكومته من أي مسؤولية عنه. وفيما يخص العلاقات بين البلدين، أشار رئيس الوزراء إلى أن تشاد لم تكن البادئة بقطع العلاقات الدبلوماسية لأن السودان اتخذ قرارا انفراديا بذلك، وأن حكومة تشاد ملتزمة بالوساطة التي يقودها الاتحاد الأفريقي، وأنها دأبت على إرسال وفد رفيع المستوى (وزير الخارجية) إلى الاجتماعات. وأضاف وزير الخارجية قائلا إن حكومة السودان هي التي لم تبد أي التزام بعملية الوساطة. وأشار كذلك إلى أن التنفيذ الكامل لاتفاق داكار من شأنه أن يكون خطوة أولى تجاه إقامة علاقات جيدة بين البلدين. وفيما يتعلق بمسألة اللاجئين والمشردين داخليا، أشار إلى أن الأزمة الغذائية العالمية تلقي عبئا ثقيلا على الحكومة التشادية. ففي بعض الحالات، يتمتع اللاجئون بظروف معيشية أفضل من السكان المحليين. وناشد المجتمع الدولي تقديم المساعدة للاجئين والمجتمعات المحلية التي تستضيفهم.

واو - توصيات

٩٤ - توصي بعثة مجلس الأمن بما يلي:

(أ) ينبغي لمجلس الأمن إعادة التأكيد على دعمه الكامل لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وقوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي اللتين تضطلعان بدور رئيسي في حماية اللاجئين القادمين من دارفور، والمشردين داخليا وغيرهم من السكان المدنيين المستضعفين. وينبغي أن يشجع الأمين العام على نشر البعثة في أسرع وقت ممكن.

(ب) وحينما يبحث المجلس في الترتيبات المتعلقة بمتابعة قوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك عمليات محتملة للأمم المتحدة، فينبغي أن يراعي بالكامل النداء الموجه من الأهالي في تشاد لزيادة الأمن في الجزء الشرقي من البلد.

(ج) وينبغي للمجتمع الدولي والسلطات التشادية زيادة المساعدة الإنسانية والدعم الذي يقدمانه للأهالي في شرقي تشاد. وينبغي للسلطات التشادية اتخاذ مزيد من الخطوات للتصدي لاستمرار انتشار العنف الجنسي ومناهضة الإفلات من العقاب.

(د) وينبغي لمجلس الأمن تشجيع الحكومة على الاستناد إلى الاتفاق المبرَم في ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٧. وينبغي للحكومة السعي حثيثا في سبيل تعزيز الحوار السياسي في إطار الدستور التشادي.

(هـ) وينبغي لمجلس الأمن مواصلة دعوة تشاد والسودان إلى الوفاء بالالتزامات التي قطعاها في إطار اتفاق داكار، ومن ثَمّ قطع العلاقات مع جماعات الثوار التي تعمل على جانبيّ الحدود.

خامسا – جمهورية الكونغو الديمقراطية

ألف – المعلومات الأساسية والسياق

٩٥ – أوفد مجلس الأمن تاسع بعثة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية بعد حوالي ١٨ شهرا من عقد الانتخابات الوطنية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. وخلال تلك الفترة، حققت جمهورية الكونغو الديمقراطية تقدما في التصدي للتحديات التي تواجهها في توطيد السلام في الجزء الشرقي من البلد وتهيئة الظروف التي تسمح بإقامة الديمقراطية وتحقيق الإنعاش والتنمية المستدامة. ومن بين الأهداف الرئيسية لبعثة مجلس الأمن إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية إعادة تأكيد دعمها للحكومة في الجهود التي تبذلها من أجل توطيد السلام والاستقرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية والنهوض بعمليات الإنعاش والتنمية في البلد. وسعى مجلس الأمن أيضا إلى الإعراب عن الدعم للحكومة فيما تبذله من جهد من أجل تهدئة الأوضاع في الجزء الشرقي من البلد عن طريق تنفيذ عمليتيّ غوما ونيروبي، وأعرب عن قلقه إزاء الحالة الإنسانية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، واستمرار تفشي العنف الجنساني وانتهاكات حقوق الإنسان والحاجة إلى إنهاء عمل الأطفال لا سيما من جانب الجماعات المسلحة. ومما شجع المجلس التحسن المطرد في العلاقة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وجيرانها.

٩٦ - وقامت بعثة مجلس الأمن بقيادة السفير جان - موريس ريبير، الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، بزيارة إلى كينشاسا وغوما. وفي كينشاسا، التقت البعثة بالرئيس جوزيف كابيلا كابانغي، ورئيس الوزراء أنطوان جيزينغا، ووزير الدولة ووزير الداخلية واللامركزية والأمن، ووزراء الشؤون الخارجية والتعاون الدولي، والدفاع الوطني والمحاربين السابقين والعدل وحقوق الإنسان، ووزير شؤون المساواة بين الجنسين والأسرة والطفل، ووزير شؤون المناجم. واجتمع أعضاء البعثة أيضا بليون كينغو وادونغو، رئيس مجلس الشيوخ وفيتال كاميرهي، رئيس المجلس الوطني، وبمكتب تلك المؤسسات، بما في ذلك أعضاء المعارضة البرلمانية.

٩٧ - واجتمعت البعثة في غوما مع جوليين بالوكو، حاكم مقاطعة كيفو الشمالية، ومع رئيس مجلس المقاطعات وكبار أعضاء إدارة المقاطعات. واجتمعت البعثة أيضا بآبي أبولينير مالو مالو، المنسق الوطني لبرنامج أماني، وأعضاء اللجنة التقنية المختلطة المعنية بالسلام والأمن، بما في ذلك رولاند فان دي غير، الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي لمنطقة البحيرات الكبرى، وتيموثي شورتلي، المستشار الخاص لمساعد وزير الخارجية للشؤون الأفريقية في الولايات المتحدة، بصفتيهما عضوين في آلية التيسير الدولية لبرنامج أماني. وقامت البعثة أيضا بزيارة مخيم الأشخاص المشردين داخليا المسمى موغونغا الثاني الذي يبعد حوالي ٤٠ كيلومترا عن غوما، واجتمعت بشكل منفصل مع منظمات المجتمع المدني المحلية.

٩٨ - واستمع أعضاء البعثة في كينشاسا وغوما إلى إحاطة قدمتها بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقام السيد آلان دوس، الممثل الخاص للأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية بمرافقة أعضاء مجلس الأمن طوال زيارتهم لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

٩٩- ومما شجع المجلس التحسن المطرد في العلاقة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وجيرانها. وفي حين تبقى تحديات كثيرة، أحاطت اللجنة علما بنجاح الحكومة الكونغولية في مجموعة من العمليات السياسية السلمية المعقدة التي استهدفت إحلال السلام في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية، ووضعت برنامج أولويات لتحقيق الاستقرار والانتعاش، واتخذت خطوات مجدية في سبيل تحسين علاقاتها الثنائية برواندا وأوغندا. غير أنه لا يزال يتعين تنفيذ تلك التطورات بالكامل واجتياز اختبار الواقع.

١٠٠ - وتحقق بعض التقدم أيضا في تعريف الإطار والمسار الحرج لإصلاح الجيش وضمان توصيل عوائد السلام للأهالي، عن طريق التنفيذ التدريجي لبرنامج ''المجالات الخمسة'' (مجالات الإصلاح ذات الأولوية)، واعتماد إطار قانوني يهدف إلى تعزيز الكفاءة الاقتصادية، بما في ذلك خصخصة المؤسسات المملوكة للدولة. وفي حين أقر محاورو البعثة بأن النتيجة

التي تحققت حتى الآن لم تفِ بعد بتوقعات الأهالي، فقد أعادوا التأكيد على التزامهم بمواصلة بذل تلك الجهود في تعاون وثيق مع الشركاء الدوليين. وأقِرَّ أيضا بأن الزيادة العالمية التي حدثت مؤخرا في أسعار المنتجات الغذائية الأساسية كان لها أثر سلبي إضافي على الوضع الاقتصادي الاجتماعي.

١٠١ - وعلى الصعيد التشريعي، يعمل المجلس الوطني في تعاون وثيق مع مجلس الشيوخ على إنشاء الإطار القانوني اللازم لوضع أولويات الحكومة والحكم الديمقراطي وتعزيز حقوق الإنسان موضع التنفيذ. وكان البرلمان يزاول نشاطه أيضا على صعيد الإشراف. وفي هذا الصدد، أنشأ المجلس الوطني ومجلس الشيوخ عدة لجان للتحقيق، منها التحقيق في أحداث العنف التي اندلعت في مقاطعة الكونغو السفلى في آذار/مارس ٢٠٠٨. ومن المزمع أن يقيّم البرلمان تنفيذ الحكومة للعديد من التوصيات البرلمانية.

١٠٢ - وأعربت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية أيضا عن التزامها بتعميق الديمقراطية على الصعيدين الوطني والمحلي، بما في ذلك عقد انتخابات محلية في عام ٢٠٠٩، والحد من معاناة النساء والأطفال من ضحايا العنف الجنسي والجنساني واستمرار انتهاكات حقوق الإنسان عن طريق مناهضة الإفلات من العقاب. وفي ذلك الصدد، رحبت البعثة بنجاح تعاون السلطات في جمهورية الكونغو الديمقراطية مع آليات العدالة الدولية، لا سيما المحكمة الجنائية الدولية.

١٠٣ - وفي حين ركزت المناقشات التي أجرتها البعثة مع محاوريها، في كثير من الأحيان، على الحالة الأمنية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإنه كثيرا ما كان يتم تذكيرها بالروابط القائمة بين الحالة في ذلك الجزء من البلد والتحديات الخطيرة الأخرى التي تواجهها الحكومة. وفي هذا الصدد، شجع بعثة المجلس عزم الحكومة على التعجيل بالقيام بإصلاحات حاسمة، لا سيما إصلاح القطاع الأمني وإصلاح العدالة وتقوية المؤسسات الديمقراطية بإنشاء إطار قانوني لأنشطة المعارضة السياسية والالتزام بعقد انتخابات محلية في عام ٢٠٠٩.

باء - اجتماعات مع رئيس الجمهورية والحكومة والمؤسسات البرلمانية

الحالة السياسية

١٠٤ - أكد الرئيس كابيلا ورئيس الوزراء وأعضاء الحكومة للبعثة عزمهم على توطيد السلام بصورة سريعة. وأشار الرئيس إلى أن الحالة السياسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية ”جيدة“. وفي الشهور الأخيرة، عززت الحكومة الجهود المبذولة في سبيل وضع اللمسات الأخيرة على إقامة مؤسسات الدولة. وسيعتمد المجلس الوطني ومجلس الشيوخ عما قريب

الإطار القانوني للامركزية. وأنشئت لجنة برلمانية مشتركة في هذا الصدد. وستكون الخطوة التالية هي إنشاء الإطار القانوني وتهيئة الأوضاع اللازمة لعقد الانتخابات المحلية التي تتوقع الحكومة عقدها في عام ٢٠٠٩.

١٠٥ - وأعرب المجلس الوطني ومجلس الشيوخ عن الملاحظات نفسها من حيث الإشارة إلى أن البرلمان يعمل بشكل وثيق مع الحكومة على إنشاء الإطار القانوني اللازم لإحداث عدد من الإصلاحات الهامة. وفي حين بقيت محددات القدرات والقيود المؤسسية كما هي، أعربت الحكومة عن التزامها بمواصلة بذل الجهود من أجل إصلاح قطاع العدل والأمن. وتعمل الحكومة أيضا على نحو وثيق مع البرلمان من أجل إنشاء إطار قانوني لتمويل المعارضة السياسية وأنشطتها، وهو أمر من شأنه تعزيز الجهود الرامية إلى تعميق الديمقراطية. وشرح الرئيس كابيلا أن القانون المتعلق بمركز المعارضة سيصدر عما قريب. ومن شأن إصدار قانون المعارضة أن يتيح لها تعيين متحدث باسمها.

١٠٦ - وأقر ممثلو المعارضة بأن ممارسة الديمقراطية في جمهورية الكونغو الديمقراطية تحسنت وأن العمل البرلماني كان مفيدا في إقامة حوار بنّاء بين الائتلاف الحاكم وأحزاب المعارضة. غير أنه يلزم إحراز مزيد من التقدم في هذا الصدد. ودعا أعضاء المعارضة أيضا إلى وجود ضمانات حكومية إضافية تتعلق بحرية التعبير وتكوين جمعيات. وأشاروا إلى أنه في حين أن الإطار التشريعي لنشاط المعارضة السياسية ملائم، فإنه يلزم بذل جهود إضافية تتعلق بتنفيذه. وهناك أيضا حاجة إلى تعزيز استقلال القضاء.

١٠٧ - وأعرب أعضاء حزب المعارضة، أي حركة تحرير الكونغو، عن القلق إزاء إلقاء القبض على زعيمه جان - بيير بمبا في بلجيكا في أعقاب أمر بإلقاء القبض عليه صدر من المحكمة الجنائية الدولية. وشدد رئيس بعثة مجلس الأمن على أن المحكمة الجنائية الدولية مؤسسة مستقلة وأنها عملت من هذا المنطلق. وذكر محاوريه بأن مجلس الأمن شجّع السلطات الكونغولية على التعاون في الجهود الدولية لتقديم مرتكبي الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي إلى العدالة.

الحالة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية

١٠٨ - وشاطر الرئيس كابيلا مجلس الأمن شواغله بشأن الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان المزريتين في منطقة شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية الناجمتين عن انعدام الأمن السائد بسبب وجود عناصر مسلحة، وخصوصا القوات المسلحة الرواندية السابقة/منظمة الإنتراهاموي، وتواصل حالات العنف الذي يستهدف المرأة بسبب نوع جنسها وتجنيد الأطفال، دون هوادة. وشدد الرئيس على أن حكومته ملتزمة بوضع حد لوجود المجموعات

المسلحة ولأنشطتها في الجزء الشرقي من البلد، عبر تنفيذ عمليتي غوما ونيروبي بأكملهما. ومن الخطوات الإيجابية للتقدم في هذا المجال الاجتماعُ الذي عقدته الحكومة في كيسانغاني مع قادة بعض مجموعات القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، بغرض حثهم على نزع سلاح بعض المقاتلين التابعين لها وإعادتهم إلى أوطانهم أو نقلهم إلى أماكن أخرى. ونقل بعض أعضاء البرلمان مشاعر قلق مناصريهم بشأن احتمال نقل بعض عناصر هذه القوات إلى مناطقهم.

١٠٩ - وبينما أعرب الرئيس عن ثقته بآفاق التوصل إلى حل سلمي للأزمة التي تعاني منها مقاطعتا كيفو الشمالية والجنوبية، أشار إلى أن الخيار العسكري ''ما زال مطروحا'' للتعامل مع العناصر، لا سيما القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، التي قد تستمر في معارضتها لعملية السلام. كما أقر بأن عملية السلام التي تنفذ حاليا في كل من هاتين المقاطعتين معقدة وأنها ستستغرق وقتا طويلا قبل أن تحقق النتائج المنشودة.

١١٠ - وأوضح الرئيس أنه لا بد من إقامة العدل بتعزيز عملية المصالحة التي قد بدأت. وأعاد تأكيد التزام جمهورية الكونغو الديمقراطية بمواصلة التعاون الوثيق مع المحكمة الجنائية الدولية، وشدد على أن العدل خطوة ضرورية لإحلال السلام والاستقرار. وشكل إصدار مذكرة توقيف بحق قادة الميليشيات الناشطة في منطقة إيتوري عاملا هاما للدفع قدما بعملية السلام فيها. وأُعرب عن الأمل بأن تخلف مذكرات التوقيف الأخرى وقعا مماثلا على الحالة في مقاطعتي كيفو الشمالية والجنوبية. وإن الحكومة، من جهتها، في صدد اعتماد قانون عفو، على غرار ما اتُفق عليه أثناء مؤتمر السلام الذي عقد في غوما. وستعمد أيضا إلى تعيين وتدريب نحو ٢ ٥٠٠ قاض من المقرر إيفادهم لمؤازرة الجهود المبذولة لإحلال الاستقرار في شرق البلد. كما سيساعد إيفادهم على تعزيز قدرات الحكومة على تطبيق القانون الذي اعتمده البرلمان في تموز/يوليه ٢٠٠٦، لوضع حد لحالات العنف الجنسي والعنف الذي يستهدف المرأة بسبب نوع جنسها، ولا سيما عبر توفير المساعدة للضحايا.

العلاقات الإقليمية

١١١ - أكد الرئيس كابيلا وحكومته من جديد التزامهما بمواصلة جهودهما الرامية إلى تحسين العلاقات الثنائية مع كل من رواندا وأوغندا. وأشار الرئيس إلى أن علاقة بلده بأوغندا قد تحسنت بشكل ملحوظ. واجتمع الرئيسان كابيلا وموسيفيني في دار السلام في ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٨ ليؤكدا من جديد التزامهما بالتعاون لحل المسائل ذات الاهتمام المشترك. وفي ما يتعلق بعلاقة جمهورية الكونغو الديمقراطية برواندا، فإن الاتصالات بين البلدين بدأت تتكثف منذ توقيع بيان نيروبي المشترك في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧.

وذكر الرئيس كابيلا أن إعادة العلاقات الدبلوماسية التامة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا ستتم بشكل تدريجي. فستبدأ الخطوة الأولى بفتح ممثلية دبلوماسية في كل من غوما وجيزنيي، يتبعها لاحقا فتح سفارة في كل من كينشاسا وكيغالي. وتتوقف هذه العملية إلى حد كبير على تحسن الحالة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتم أيضا إطلاع بعثة مجلس الأمن على المبادرات التي اتخذها مجلس الشيوخ والجمعية الوطنية في الجمهورية للمشاركة مع برلمانات البلدان المجاورة في أنشطة دبلوماسية. وكان لهذه الاتصالات جدواها إذ إنها جاءت تكملة للجهود التي تبذلها الحكومة لتحسين علاقاتها ببلدان الجوار.

جيش الرب للمقاومة

١١٢ - تحدث الرئيس كابيلا عن جيش الرب للمقاومة، فاعتبر أن الأمل بالتوصل إلى تسوية تفاوضية لا يكاد يُذكر على الرغم من جهود الوساطة المحمودة التي يبذلها الرئيس خواكيم شيسّانو، رئيس الجمهورية. فلم تعد جمهورية الكونغو الديمقراطية مستعدة للتسامح مع الأعمال التي يضطلع بها جوزيف كوني ومقاتلوه الذي يمضون في الاعتداء على السكان المحليين، وخصوصا اغتصاب النساء والأطفال واختطافهم. وأصبح من الضروري اللجوء إلى الخيار العسكري لوضع حد لنشاط هذا الجيش في المنطقة. وأضاف الرئيس أن جمهورية الكونغو الديمقراطية قد بدأت تجري اتصالات مع حكومتي أوغندا وجنوب السودان لبحث هذا الموضوع. وشددت بعثة مجلس الأمن على أنه لا يمكنها معالجة مسألة الجيش المذكور بسبب محدودية قدرتها.

دعم بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمجتمع الدولي لجمهورية الكونغو الديمقراطية

١١٣ - أعادت بعثة مجلس الأمن، في الاجتماعات التي عقدتها مع المحاورين الكونغوليين، تأكيد التزام مجلس الأمن بمؤازرة الحكومة، عن طريق بعثة الأمم المتحدة في الكونغو، في ما تبذله من جهود لتحقيق السلام والتعافي على المدى الطويل. وسيتيح إحراز الحكومة تقدما في هذا المجال إلى تغير طبيعة الولاية المسندة إلى بعثة الأمم المتحدة وبالتالي إلى سحبها. وشدد الرئيس كابيلا وسائر محاوري بعثة مجلس الأمن على حسن العلاقات بين بعثة الأمم المتحدة والسلطات الكونغولية. وأوضح الرئيس أنه لا يتوقع من بعثة الأمم المتحدة تأدية دور في الانتخابات الوطنية التي ستجري في عام ٢٠١١، لكنه شدد على ضرورة احتفاظها بوجود عسكري في منطقة شرق البلد إلى أن تستتب الحالة فيها على الصعيدين الإنساني والأمني. وينبغي أن تواصل هذه البعثة إيلاء هذه المسألة الأولوية أثناء الأشهر الثمانية عشر القادمة. وأضاف أنه سيكون للأمم المتحدة، عبر الصناديق والوكالات والبرامج التابعة لها،

دور متزايد في مجال مساعدة الحكومة في عمليات إعادة الإعمار والتنمية وإصلاح البنى التحتية.

جيم – الاجتماعات في غوما

الخلفية والسياق

١١٤ – إن التحديات التي تواجهها جمهورية الكونغو الديمقراطية لترسيخ السلام والتعافي من آثار النزاع تشتد بصورة خاصة في مقاطعتي كيفو الشمالية والجنوبية اللتين تعانيان من وطأة النزاع. فالثمن الذي دفعته كيفو الشمالية نتيجة للنزاع الأخير الذي نشب في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، حينما اندلعت اشتباكات بين القوات الحكومية وقوات المتمردين التابعة للقائد المتمرد لوران نكوندا، باهظ إذ نزح مئات الآلاف من السكان وارتُكبت انتهاكات جماعية لحقوق الإنسان واستُخدم العنف الجنسي كسلاح حرب ودُمرت وسُلبت أعداد كبيرة من الممتلكات.

١١٥ – وأطلقت الحكومة في منتصف كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ في غوما عملية سياسية تُوجت بتوقيع ”وثيقة الالتزامات“ التي تُلزم الحكومة والقوات المسلحة الكونغولية بسلوك درب حرج لتحقيق السلام، يقضي خصوصا بوقف إطلاق النار ودمج المجموعات المسلحة المحلية في الجيش أو تسريحها ونزع سلاحها وإدماجها، بما فيها المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب ومجموعة مايي – مايي التابعة لائتلاف الوطنيين المقاومين الكونغوليين المتحالفة مع القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. ولدى انتهاء مؤتمر غوما، شُكلت عدة لجان في إطار برنامج أماني الذي أنشأته رئاسة جمهورية الكونغو الديمقراطية كإطار شامل لتنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في المؤتمر المذكور.

١١٦ – ويشكل إحراز تقدم في مقاطعتي كيفو الشمالية والجنوبية واحدا من التحديات التي لم يسبق أن واجهتها أي بعثة لحفظ السلام من حيث تعقيدها وصعوبتها، وذلك على نطاق لغير مسبوق. وتمثل عمليتا نيروبي وغوما ، مجتمعتين، إطارا للعمل من أجل القضاء على التهديد الذي تمثله المجموعات المسلحة؛ وبسط سلطة الدولة حيث تكاد لا توجد؛ والشروع في بناء جيش كونغولي شرعي وفي نهاية المطاف تثبيت الاستقرار في المنطقة بأسرها عبر تحسين العلاقات بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وبلدان الجوار.

١١٧ – هذه هي الظروف التي أمضت فيها بعثة مجلس الأمن يوم ٨ حزيران/يونيه في غوما بمقاطعة كيفو الشمالية. وكان غرض البعثة من زيارتها هذه الإعراب عن تأييدها الشديد للزخم الإيجابي الذي خلقته عمليتا نيروبي وغوما وعن تضامنها مع المشردين داخليا في المنطقة

البالغ عددهم ١,٦ مليون نسمة في المحنة التي يقاسونها. وزار أعضاء البعثة مخيم المشردين داخليا موغونغا الثاني حيث شهدوا مباشرة خطورة الأزمة الإنسانية التي ما زالت سائدة في المنطقة. كما اجتمعوا بممثلين عن المجتمع المدني، من بينهم ممثلون عن منظمات نسائية. وطلبوا من مجلس الأمن أن يوفر، عن طريق البعثة، مزيدا من أفراد الأمن. وشددوا على المعدل المرتفع لحالات العنف الجنسي وعلى ضرورة مكافحة ظاهرة الإفلات من العقاب.

عمليتا غوما ونيروبي للسلام

١١٨ - سلط المتحاورون مع البعثة في غوما، من بينهم حاكم مقاطعة كيفو الشمالية والمنسق الوطني لبرنامج أماني، الأب مالو مالو، الضوء على ما تواجهه الحكومة من تحديات في سياق معالجتها للحالة السائدة في هذه المقاطعة، وخصوصا انعدام الأمن الناجم عن وجود مجموعات مسلحة غير شرعية واعتدائهم على السكان المحليين. وأوضحوا أن هذه المجموعات موجودة بصورة مركزة في الغابات النائية حيث يعتدون على السكان المحليين ويرتكبون أعمال العنف الجنسي ضد النساء والأطفال ويفرضون الخُوّات ويسرقون المنتجات الزراعية. وثمة شرائح سكانية عديدة منقسمة وفقا لانتماءاتها الإثنية، الأمر الذي زاد من حدة التوتر في أوساط سكان المنطقة.

١١٩ - وذكر حاكم مقاطعة كيفو الشمالية ومنسق برنامج أماني أن الحكومة اعتمدت في الأشهر الأخيرة استراتيجية ذات شقين لمعالجة مشكلة المجموعات المسلحة وإحلال الأمن في المنطقة. وعلى الصعيد الإقليمي، شاركت الحكومة في عملية نيروبي التي وفرت نهجا مشتركا بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا لوضع حد للتهديد الذي تشكله القوات المسلحة الرواندية السابقة/منظمة الإنتراهاموي. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، أحالت جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى رواندا خطة عمل مفصلة لتحقيق ذلك. وقُطع شوط كبير في مجال تنفيذ هذه الخطة شمل إطلاق حملة توعية شاملة على الأرض وعقد اجتماع في كيسانغاني مع بعض مجموعات من القوات المسلحة الرواندية السابقة/منظمة الإنتراهاموي لمناقشة طرائق نزع سلاحهم وإعادتهم إلى وطنهم رواندا أو نقلهم إلى مكان بعيد عن حدود البلدين.

١٢٠ - وعلى الصعيد الوطني، عقدت الحكومة مؤتمر غوما في كانون الثاني ٢٠٠٨، وأطلقت لاحقا برنامج أماني لوضع حد للتهديد الذي تمثله المجموعات المسلحة الكونغولية. وعقب اختتام المؤتمر، أنشئت آليات متابعة تعمل يوميا، من بينها اللجنة التقنية المختلطة المعنية بالسلام والأمن. وتبنى الأب مالو مالو وجهة نظر أعضاء آلية الوساطة الدولية بأن جميع الجهات المشاركة في برنامج أماني، بما فيها المجموعات المسلحة والفصيل التابع لنكوندا، عملت معا حتى الآن بحسن نية. غير أن البرنامج يتعثر بسبب عدد من المشاكل، من بينها

نقص الموارد اللازمة لتنفيذ بعض المبادرات التي وُضعت في إطاره. وعلاوة على ذلك، ما برح بطء التقدم في التوصل إلى اتفاق مع المجموعات المسلحة بشأن طرائق فض الاشتباك بين المجموعات المسلحة ودمجها في الجيش يشكل مسألة تثير بالغ القلق.

١٢١ - وأشار الحاكم بالوكو أيضا إلى رفض بعض المجموعات المسلحة الرواندية المتشددة الانضمام إلى عملية السلام يشكل إحدى العقبات التي تحول دون إحراز تقدم. ودعا مجلس الأمن إلى تشديد العقوبات المفروضة على القوات المسلحة الرواندية السابقة/منظمة الإنتراهاموي والمجموعات المسلحة الكونغولية التي ترفض الانضمام إلى عملية غوما. واستنكر السماح لقادة هذه القوات/المنظمة للتحدث على الشبكات الإذاعية الدولية.

الحالة الإنسانية

١٢٢ - سلط المتحاورون مع البعثة الضوء أيضا على الحالة الإنسانية الخطيرة السائدة في المنطقة، وخصوصا وجود نحو ١,٦ مليون شخص من المشردين داخليا، يقيم ٧٠ في المائة مع أسر تستضيفهم في مجتمعات محلية. وأشار الحاكم بالوكو إلى أن حالات الاعتداء على السكان، بما فيها العنف الجنسي، قد ازدادت بالرغم من أن المجموعات المسلحة لم تخرق وقف إطلاق النار بصورة جسيمة في الأسابيع الأخيرة. وفي هذا الصدد، دانت البعثة والمتحاورون معها الاعتداء الذي شنته عناصر من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا على أحد مخيمات المشردين داخليا في ٤ حزيران/يونيه. وأعرب أعضاء البعثة عن تأييدهم للاستراتيجية التي تتبعها بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لإحلال الاستقرار وشددوا على ضرورة تولي الجهات المحلية زمامه.

١٢٣ - وشهد أعضاء بعثة مجلس الأمن الحالة الإنسانية المأساوية التي تعاني منها مقاطعتا كيفو الشمالية والجنوبية وذلك أثناء زيارتهم مخيم موغونغا الثاني الذي يؤوي نحو ١٠ ٠٠٠ من المشردين داخليا نزحوا من منطقة ساكي. وأتى معظم المشردين داخليا إلى هذا المخيم في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ عقب الاشتباكات التي درات بين المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وأعرب المشردون داخليا عن رغبتهم في العودة إلى ديارهم الأصلية ودعوا إلى تحسين الحالة الأمنية في المنطقة، وخصوصا تجريد المجموعات المسلحة من سلاحها. كما أعربوا عن استيائهم من الأوضاع المعيشية في المخيم، وبخاصة محدودية الحصص الغذائية التي يتلقونها التي لا يتجاوز وزنها ٦ كيلوغرامات للفرد الواحد شهريا.

الدعم الدولي لتوطيد السلام في مقاطعتي كيفو الشمالية والجنوبية

١٢٤ - دعا المتحاورون مع بعثة مجلس الأمن، ومن ضمنهم ممثلو بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأعضاء آلية التيسير الدولية التابعة لبرنامج أماني، إلى حشد المزيد من الدعم الدولي لعملية غوما. كما حثوا بعثة مجلس الأمن على النظر في تزويد بعثة الأمم المتحدة بموارد بشرية إضافية تمتلك وسائل تنفيذ إضافية، وبالإمكانات الاستخبارية اللازمة لمعالجة مشكلة المجموعات المسلحة، وبقوات عسكرية خاصة لفترة قصيرة لتعزيز قدرة بعثة الأمم المتحدة على دعم جمهورية الكونغو الديمقراطية في ما تبذله من جهود من أجل نزع سلاح الميليشيات العاصية وتنفيذ مهمتها المتمثلة في حماية المدنيين. وأقر جميع المتحاورين مع بعثة مجلس الأمن بأن بعثة الأمم المتحدة لا تمتلك الوسائل اللازمة للاضطلاع بما عليها من مهام. كما ردد المتحاورون المحليون مع بعثة مجلس الأمن في مقاطعتي كيفو الشمالية والجنوبية مطلب الرئيس كابيلا بضرورة أن يبقي مجلس الأمن على وجود قوي لبعثة الأمم المتحدة في شرق البلد إلى أن يستتب الوضع الأمني فيها على نحو تام.

١٢٥ - وأثار المتحاورون مع بعثة مجلس الأمن أيضا مسألة إمكانية تعيين مراقب لحقوق الإنسان في شرق البلد، على غرار ما اقترحته بعض المنظمات غير الحكومية الدولية. وشدد الأب مالو مالو، على الرغم من موافقته المبدئية على المقترح، على ضرورة تولي الجهات المحلية زمام مثل هذه العملية. واقترح أن يبحث المجتمع الدولي إمكانية دعم هيئة تعنى برصد حالة حقوق الإنسان يشرف عليها ممثلون عن المجتمع الدولي الكونغولي.

الانتخابات المحلية

١٢٦ - ناقش أعضاء بعثة مجلس الأمن في غوما أيضا مسألة الانتخابات المحلية مع الأب مالو مالو، بوصفه رئيس اللجنة الانتخابية المستقلة. وشكر السيد مالو مالو مجلس الأمن على تكليف بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بمهمة تقديم الدعم لإجراء الانتخابات المحلية التي يَتوقع أن تجري في عام ٢٠٠٩. وسلط الضوء على عدد من التحديات التي يواجهها البلد في هذا الصدد، من بينها ضرورة التسريع من عملية بناء القدرات المحلية في مجال الانتخابات، وخصوصا تدريب الموظفين الرئيسيين وإنشاء آليات ذات مصداقية تتولى تسوية النزاعات المتعلقة بالانتخابات. كما أبلغ بعثة مجلس الأمن بقرار الحكومة تحديثَ قوائم الناخبين التي يَتوقع أن يضاف إليها نحو ٦ ملايين شخص يحق لهم الاقتراع.

دال – التوصيات

١٢٧ – عقب المشاورات التي أجريت مع محاورين شتى، تقدم بعثة مجلس الأمن التوصيات التالية:

عمليتا غوما ونيروبي

(أ) ينبغي لمجلس الأمن، في سياق مواصلة التحضير لتقليص بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تدريجيا في المستقبل، إبقاء مسألة موارد هذه البعثة قيد المراجعة لكفالة امتلاكها وسائل التنفيذ اللازمة والإمكانيات الاستخبارية التكتيكية، وحيثما أمكن واقتضى ذلك، توفير قوات احتياطية خاصة لمساعدة البلد على تنفيذ عمليتي غوما ونيروبي ومواجهة التحديات التي تمثلها سائر المجموعات المسلحة الأجنبية؛

(ب) ينبغي للجنة التقنية المختلطة المعنية بالسلام والأمن إحراز تقدم سريع في مجال التوصل إلى اتفاق بشأن الطرائق والأطر الزمنية الخاصة بفض الاشتباك والدمج في الجيش؛ ويجب على المجموعات المسلحة الكونغولية التعاون تعاونا تاما لتحقيق ذلك؛

(ج) يجب على القوات الديمقراطية لتحرير رواندا والقوات المسلحة الرواندية السابقة/منظمة الإنتراهاموي وسائر المجموعات المسلحة الرواندية تسليم نفسها بدون أي إبطاء ولا قيد ولا شرط لنزع سلاحها وتسريحها وإعادتها إلى أوطانها وإعادة إدماجها. وتشجَّع حكومتا جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا على المضي في الوفاء بما التزمتا به في بيان نيروبي لضمان توافر جميع الشروط اللازمة لتقدم هذه العملية. وينبغي للحكومة والجهاز القضائي اتخاذ التدابير المناسبة في حق المجموعات المسلحة التي تواصل الاعتداء على السكان المحليين وارتكاب أعمال من العنف الجنسي؛ وينبغي للحكومة أيضا اتخاذ خطوات إضافية لوضع حد لتجنيد الأطفال، وخاصة من جانب المجموعات المسلحة.

(د) ينبغي تشجيع المجتمع الدولي على زيادة الدعم الذي يقدمه لتنفيذ عملية غوما، ولاسيما توفير الموارد المالية وإنشاء آلية لرصد حالة حقوق الإنسان، على أن تتولى الجهات المحلية زمام هذه العملية إلى حد كبير الجهات المحلية.

إصلاح قطاع الأمن

(هـ) ينبغي للحكومة متابعة بل وتكثيف جهودها الرامية إلى إصلاح الجيش وإعادة هيكلته، بما في ذلك دمج الوحدات المتماسكة؛ ويلزم التسريع في إصلاح هيكلية القيادة العسكرية؛

(و) في هذا السياق، يلزم بذل جهود أكثر انتظاما لوضع حد لظاهرة الإفلات من العقاب في صفوف الجنود التابعين للدوائر الأمنية، وذلك عبر محاكمة أفراد الجيش والشرطة الذين يُزعم أنهم انتهكوا حقوق الإنسان؛

(ز) ينبغي تشجيع المجتمع الدولي على زيادة الدعم الذي يقدمه لإصلاح قطاع الأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبخاصة عبر المساهمة في تشكيل قوة للتدخل السريع، على غرار ما اقترحته الحكومة.

العنف الجنسي والعنف الذي يستهدف المرأة بسبب نوع جنسها

(ح) ينبغي للحكومة اتخاذ المزيد من الخطوات لوقف انتشار حالات العنف الجنسي المتواصلة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبخاصة عبر اعتماد إجراءات سريعة لوضع حد لظاهرة الإفلات من العقاب في صفوف القوات المسلحة.

الانتخابات المحلية

(ط) ينبغي للحكومة أن تحدد، في أقرب وقت ممكن، إطارا زمنيا دقيقا للانتخابات المحلية، بخاصة عبر تقييم احتياجاتها من الدعم.

سادسا – كوت ديفوار

ألف – المعلومات الأساسية والسياق

١٢٨ – يتمثل الهدف من إيفاد بعثة مجلس الأمن في الوقوف على مدى التقدم الذي أحرزه الإيفواريون في مجال تنفيذ اتفاق واغادوغو السياسي الذي تم التوصل إليه في إطار مهمة التيسير التي اضطلع بها بليز كومباوري، رئيس جمهورية بوركينا فاسو، بمساندة ودعم من الأمم المتحدة. ولاحظ أعضاء البعثة، في هذا الشأن، شيوع جو من الانفراج السياسي والأمني تجددت فيه ثقة جميع أصحاب المصلحة الإيفواريين بالاتفاق المذكور، وتسارعَ عجلة التحضير للانتخابات. إذ أُحرز في الواقع أثناء الأشهر الأخيرة في كوت ديفوار تقدم جدير بالثناء قياسا بالإطار الزمني المحدد في عملية واغادوغو، بدءا من اتفاق آراء جميع الأطراف على تاريخ الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية المحدد إجراؤها في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. وجاء هذا التطور ثمرة لتوقيع الرئيس غباغبو عددا من المراسيم ذات الصلة بالعملية الانتخابية، وعززته إنجازات هامة أخرى تحققت منذ توقيع هذه المراسيم، وأبرزها إنجاز عمليات المحاكم المتنقلة في ١٥ أيار/مايو، مع إصدار ٠٠٠ ٥١٥ نسخة من شهادات ولادة، والشروع رسميا في منتصف أيار/مايو في إعادة إنشاء سجلات الأحوال الشخصية التي

إما فُقدت أو تضررت، وهذه عملية من المتوقع أن تستغرق أربعة أشهر. وعلاوة على ذلك، من المقرر أن تنطلق عملية تسجيل الناخبين في ١ تموز/يوليه وينبغي أن تصدر قائمة مؤقتة بأسمائهم في ٣١ آب/أغسطس قبل أن تصدر القائمة النهائية رسميا في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

١٢٩ - وأحرز تقدم أيضا على الصعيد الأمني بالرغم من محدوديته مقارنة بالتقدم الذي شهدته العملية الانتخابية، وأحاط مجلس الأمن علما بصفة خاصة بالانتهاء من توزيع قوات الدفاع والأمن الإيفوارية على معسكرات مؤقتة ومن الشروع في هذه العملية في المناطق التي تقع تحت سيطرة القوات الجديدة. وأشار المتحاورون مع البعثة إلى تطورات إيجابية مثل إلغاء منطقة الثقة والإزالة التدريجية لنقاط المراقبة الموجودة على طول الخط الأخضر وإعادة فتح إدارات الدولة في البلد برمته. وأشادوا بتمكن جميع الأطراف من التنقل الآن بحرية في جميع أنحاء البلد، ومن إجراء حملات انتخابية وحملات توعية بالعملية الانتخابية. ومن ضمن المشاكل التي لم تحل بعد في أبيدجان وذكرت أثناء اجتماعات مجلس الأمن أمنُ العملية الانتخابية وشمولية عملية السلام بخاصة بالنسبة للمجتمع المدني، وتنفيذ عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ونزع سلاح الميليشيات وحلها، بشفافية، إنما الأهم من ذلك كله تمويل العملية الانتخابية الذي، إن لم يتوفر، يمكن أن يقوض جميع الجهود الفائقة التي بذلتها الأطراف على امتداد الأشهر الاثني عشر الماضية لتذليل العقبات السياسية.

١٣٠ - وفي أبيدجان، اجتمع أعضاء البعثة التي ترأسها الممثل الدائم لبوركينا فاسو لدى الأمم المتحدة، السفير ميشال كافاندو، بالرئيس لوران غباغبو؛ ووفد من القوات الجديدة برئاسة اللواء سومايلا باكايوكو؛ والممثل الخاص للميسر، السيد بوريما باديني؛ ورئيس اللجنة الانتخابية المستقلة، السيد بوغر مامبي؛ ورئيس أركان قوات الدفاع والأمن الإيفوارية، اللواء فيليب مانغو، ورئيس أركان القوات الجديدة، اللواء سومايلا باكايوكو؛ وزعيم تجمع الجمهوريين، السيد الحسن واتارا؛ وممثلين عن المعهد الوطني للإحصاء وعن شركة SAGEM المسؤولة الفنية عن تحديد هوية الناخبين وتسجيلهم؛ ووفد من هيئة المجتمع المدني الإيفواري برئاسة المسؤول عن تنسيقها، السيد باتريك نغووان؛ وقائد قوة ليكورن، اللواء برونو كليمان - بولّيه؛ وقيادة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار برئاسة ، تشوي يونغ - جين، الممثل الخاص للأمين العام. وحضر وزير الخارجية، السيد يوسف باكايوكو، والممثل الدائم لكوت ديفوار لدى الأمم المتحدة، السفير السيد دجيدجي، الاجتماع بين أعضاء البعثة والرئيس.

١٣١ - وأشاد أعضاء البعثة بالجهود الدؤوبة التي يبذلها الزعماء السياسيون الإيفواريون لصون الزخم الناجم عن توقيع اتفاق واغادوغو السياسي في آذار/مارس ٢٠٠٧ وعن تجديد الأطراف التزامَها بعدم التخلي عن عملية السلام التي ييسرها رئيس بوركينا فاسو، كومباوري، وتساندها وتدعمها عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار والقوات المحايدة. كما شدد أعضاء البعثة على أهمية التوصل إلى تسوية نهائية ودائمة للأزمة، وحثوا المتحاورين معهم من الجانب الإيفواري على العمل لتنفيذ اتفاق واغادوغو السياسي، بخاصة المعايير التي تفضي إلى تنظيم انتخابات مفتوحة وحرة وعادلة وموثوق بها وشفافة في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. وفي هذا الصدد، شجعوا الزعماء السياسيين الإيفواريين على كفالة أن تبقى عملية السلام جامعة للكل، وبخاصة عبر إشراك المجتمع المدني فيها، وعلى خلق الظروف التي تتيح إجراء الانتخابات في جو من الأمان، بمساعدة من القوات المحايدة. كما أشار أعضاء البعثة إلى أهمية تصديق الممثل الخاص للأمين العام على كل مرحلة من مراحل العملية الانتخابية.

باء - الاجتماع بالرئيس

١٣٢ - خلال اجتماع الرئيس لوران غباغبو بلجنة مجلس الأمن، أثنى على أعضائها لاهتمامهم المستمر بعملية السلام الإيفوارية وأكد مجددا نيته في تنظيم الانتخابات الرئاسية في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، رغم ما يواجهه من صعوبات، ناجمة أساساً عن نقص التمويل. وأعرب عن شكره للمجتمع الدولي، ولا سيما الممثل الخاص للأمين العام، والممثل الخاص للميسّر، على الجهود المبذولة, حتى الآن، دعماً للمؤسسات الإيفوارية في الأعمال التحضيرية للانتخابات، وحثّهم في الوقت ذاته على التأثير لدى المشغّلين التقنيين المشتركين في العملية الانتخابية، وهي اللجنة الانتخابية المستقلة، والمعهد الوطني للإحصاءات وشركة ساجيم، لكفالة وفائها بالموعد المحدد لإجراء الانتخابات وهو ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. والآن بعد أن صدرت المراسيم ذات الصلة، وبعد أن سددت الحكومة دفعة أولى في أواخر أيار/مايو إلى شركة ساجيم، رأى الرئيس غباغبو أن المشغّلين يتحملون مسؤولية التعجيل بالأعمال التحضيرية للانتخابات. وذكر أيضا أن الحكومة الإيفوارية، كما يتضح من حالة ساجيم، قدمت تضحيات كبيرة للوفاء بالتزاماتها المتعلقة بتسديد ما عليها للمشغّل التقني، رغم أنها عملية مكلفة، وينبغي وفقاً لذلك أن تحظى بدعم مجتمع المانحين.

١٣٣ - ودعا الرئيس المجتمع الدولي بما لديه من مرونة ليفهم بشكل أفضل الأساس المنطقي لتقارب العديد من اللجان والمشغّلين المشتركين في العملية الانتخابية، وهو خيار كان موجها

منذ البداية نحو تعزيز ثقة جميع الأحزاب الإيفوارية بعملية السلام. وشدد على أن هذا النهج التوافقي يتصل بأولوياته وأولويات الحكومة بإجراء الانتخابات على أساس الشفافية والمصداقية في سجلات الانتخاب. وشدد كذلك على أن الأزمة الإيفوارية كانت، إلى حين التوقيع على اتفاق واغادوغو السياسي، تغلب عليها المشاحنات السياسية لا المواجهة المسلحة، وأنه، من ثم، على ثقة من أن موضوع الأمن لم يعد يمثل مشكلة بالنسبة للعملية الانتخابية، لا سيما نظرا لوجود عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وقوات ليكورن على الأرض، وأن التركيز ينبغي أن ينصب الآن على تعبئة الموارد المالية، لمساعدة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها حيال شركة ساجيم المشغّل التقني الفرنسي، ودعم عملية تجميع المقاتلين السابقين. وأكد الرئيس مجددا قبوله بإطار المعايير الخمسة للتصديق، الذي اقترحه الممثل الخاص للأمين العام، السيد تشوي، وشجّعه على مواصلة القيام بدور بنّاء وسط مختلف أصحاب المصلحة لكفالة إجراء الانتخابات في موعدها المحدد، وعلى أساس معايير تقبل بها جميع الأطراف.

جيم - المناخ السياسي والأمني في كوت ديفوار

١٣٤ - أثنت البعثة على الزعماء السياسيين الإيفواريين فيما يتعلق بتحسّن البيئة السياسية والأمنية في البلد منذ زيارتها الأخيرة في حزيران/يونيه ٢٠٠٧، وفيما يتعلق بإمساكهم بزمام عملية السلام والزخم الذي ولّده توقيع اتفاق واغادوغو السياسي في آذار/مارس ٢٠٠٧. ولاحظت البعثة استمرار الحوار بين الزعماء السياسيين الإيفواريين، الذي ساعدهم على تحقيق تقدم كبير في إعادة توحيد البلد، وإعادة بسط إدارة الدولة، وفي تجميع المقاتلين السابقين، والعملية الانتخابية. وفيما يخص هذه المسألة بالذات، أثنت البعثة على جميع الموقعين على مدونة حسن السلوك المتعلقة بالانتخابات، التي وُقّعت في نيسان/أبريل ٢٠٠٨ بحضور الأمين العام للأمم المتحدة، وحثّتهم على احترام التزامهم، وتكفّلهم بإجراء انتخابات مفتوحة، وحرة، ونزيهة، وشفافة.

١٣٥ - وأشارت البعثة أيضا إلى أهمية الدور والمسؤولية اللذين يتعين على وسائط الإعلام الخاصة والتابعة للدولة الاضطلاع بهما في دعم البيئة السياسية الإيجابية في كوت ديفوار حتى موعد إجراء الانتخابات وما بعدها. وكشف الرئيس غباغبو في هذا الصدد عن نيته حث وسائط الإعلام التابعة للدولة، ولا سيما الإذاعة والتلفزيون، على القيام بدور أكبر في دعم عملية السلام، وذلك بتشجيع الحوار وتنظيم نقاشات سياسية قبل الانتخابات. ورحبت البعثة بهذا النية، التي تتماشى مع الطلب المحدد الذي قدمته المعارضة والمجتمع المدني بشأن استخدامهما وسائط الإعلام التابعة للدولة بصورة أكثر إنصافا. ولا حظت المعارضة

في هذا الصدد وجود تفاوت في فترات البث التي يخصصها الراديو والتلفزيون الإيفواري لكل من المعارضة والمعسكر الرئاسي. وتعليقا على هذا الشاغل بالذات، رأى الرئيس أن تقدما كبيرا أُحرز في ظل قيادته فيما يتعلق باستخدام المعارضة وسائط الإعلام التابعة للدولة، وحرية الصحافة، وذلك في أعقاب اعتماد تشريعات ذات صلة تنظم وسائط الإعلام. وفيما يتصل بالدور المحدد لوسائط الإعلام خلال العملية الانتخابية، أشار الممثل الخاص للأمين العام إلى أن حكومة كوت ديفوار تنظر في اتخاذ تدابير لكفالة نزاهة وسائط الإعلام وشفافيتها، بطرق منها وضع إطار مماثل لمدونة حسن السلوك التي وقعتها الأحزاب السياسية.

١٣٦ - ومن أجل الإبقاء على المناخ الإيجابي الذي ساد منذ التوقيع على اتفاق واغادوغو السياسي، قبل الانتخابات وأثناءها وبعدها، شجّعت البعثة الزعماء السياسيين الإيفواريين الرئيسيين والميسّر على النظر في بعض المشاغل التي عبر عنها المجتمع المدني، لا سيما فيما يتعلق بشفافية عملية واغادوغو السياسية وشموليتها، وأمن العملية الانتخابية. واقترح ممثلو المجتمع المدني أيضا عقد لقاء ''وفاق وطني'' تُعالَج خلاله جميع القضايا المتصلة بالعملة الانتخابية، بما فيها اشتراك المجتمع المدني في رصد العملية. إلا أن رئيس اللجنة الانتخابية المستقلة أشار إلى البيئة المسيِّسة للغاية السائدة بين مختلف شرائح المجتمع المدني في كوت ديفوار، وفي حين تدعم اللجنة مقترح البعثة برفع مستوى الدور الذي يقوم به المجتمع المدني، اقترحت اللجنة اعتماد مدونة سلوك المجتمع المدني خلال فترة الانتخابات، قبل أن تُطَمْئِنَ البعثةَ بأن بدء حوار مع المجتمع المدني في الأسابيع القادمة هو وليد نية اللجنة الانتخابية المستقلة. وشجّعت البعثةُ أيضا المجتمعَ المدني على الأخذ بزمام عملية واغادوغو السياسية ومواصلة دعم عملية السلام بطرق منها، توعية السكان الإيفواريين بعملية السلام وتعزيز التلاحم الاجتماعي.

دال - العملية الانتخابية ودور الأمم المتحدة في التصديق على الانتخابات

١٣٧ - لاحظت البعثة التقدم المحرز في الأعمال التحضيرية للانتخابات على الصعيدين السياسي والفني كليهما، في ظل قيادة اللجنة الانتخابية المستقلة وبدعم من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار والممثل الخاص للميسّر. ولا حظت البعثة أن الحكومة اعتمدت عددا من المراسيم الهامة ذات الصلة بالعملية الانتخابية. ولم يصدر بعدُ المرسوم الذي يحدد طريقة العمل في تحديد الهويات وتسجيل الناخبين، وأدوار كل من شركة ساجيم والمعهد الوطني للإحصاء. غير أن رئيس اللجنة الانتخابية المستقلة أشار إلى أن اتفاقا قد أبرم بالفعل بين هذين المُشغّليْن بشأن طريقة العمل، وأن من المقرر أن تبدأ عملية تحديد الهويات

وتسجيل الناخبين في ١ تموز/يوليه، وذلك حسب الجدول الزمني الذي اقترحته اللجنة الانتخابية على الأطراف، على أساس الموعد النهائي لإجراء الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية، وهو ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ ورحبت البعثة بهذا الجدول الزمني الجديد الذي ينص على نشر قائمة الناخبين المؤقتة في ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٨، والقائمة النهائية في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، وشددت على مسؤولية اللجنة الانتخابية والمُشغّليْن – شركة ساجيم والمعهد الوطني للإحصاء – في كفالة شفافية قوائم الناخبين، وحثّتهما على مواصلة العمل عن كثب مع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار والممثل الخاص للميسّر في هذا الصدد.

١٣٨ - وفيما يتعلق بالتحضيرات اللوجيستية للانتخابات، أشارت اللجنة الانتخابية إلى أن ٨٠ في المائة من فروعها المحلية البالغ عددها ٤١٥ فرعاً وُزّعت بالفعل في جميع أنحاء البلد، وأنه يُتوقّع إيفاد ما مجموعة ٦٠٠ ١١ مفوض إلى هذه الفروع، بينما تُقدّر الاحتياجات العامة من الموظفين لمراكز الاقتراع البالغ عددها ٠٠٠ ٢٢ مركز، بـ ٠٠٠ ٦٦ موظف لا يزال يتعين تحديد هوياتهم وتعيينهم. لكن البعثة أشارت إلى الشواغل التي أعربت عنها اللجنة، وكررتها المعارضة، المتمثلة في القوات الجديدة والمجتمع المدني، فيما يتعلق بتمويل النقص البالغ ١٥ مليون دولار الذي يواجه حاليا العملية الانتخابية، فضلا عن بعض المطالب المحددة المتعلقة بأمن أفرادها، والمرشحين للانتخابات، وحرية تنقل الناخبين خلال عملية تسجيلهم، والحملات السياسية، وفي يوم الانتخابات. ودعت البعثة منظومة الأمم المتحدة في كوت ديفوار إلى مواصلة تقديم المساعدة للمؤسسات الإيفوارية في تعبئة الموارد المالية للعملية الانتخابية، وشددت على مسؤولية السلطات الإيفوارية، ولا سيما القوات المسلحة، في تهيئة بيئة تفضي إلى إجراء انتخابات مفتوحة، وحرة، ونزيهة، وشفافة.

١٣٩ - وأكدت البعثة مجددا دعمها الكامل للدور الذي تقوم به عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في التصديق على العملية الانتخابية، وشددت على أن أي اعتراض على نتائج الانتخابات، سواء كان مبررا أم لا، قد يتسبّب في أزمة سياسية تؤثر على مصداقية العملية بشكل عام، وهو ما يبرر، من ثم، مركزية التصديق. وأعربت البعثة عن تقديرها للإطار الذي اقترحه السيد تشوي، الممثل الخاص للأمين العام، بالتصديق على العملية الانتخابية، بما في ذلك التصديق الصريح على قوائم الناخبين ونتائج الانتخابات، وأثنت في هذا الصدد على جهوده المتواصلة لتعبئة توافق في الآراء وسط الزعماء السياسيين الإيفواريين. وبغية تقديم الدعم الفعال للممثل الخاص في مهمته، طلبت البعثة من المشغّليْن التقنيين المشتركيْن في إعداد قوائم الناخبين أن يقدّما بانتظام، من خلال اللجنة الانتخابية المستقلة، جميع المعلومات والوثائق ذات الصلة التي يمكن أن يسترشد بها الممثل الخاص

في ولايته المتعلقة بالتصديق. وعلاوة على ذلك، ومن أجل معالجة أحد المطالب التي أعدها المجتمع المدني، شجّعت البعثةُ السيد تشوي الممثل الخاص، على مواصلة توعية الإيفواريين بالإطار الذي اقترحه فيما يتعلق بالتصديق على العملية الانتخابية.

١٤٠ - وفيما يتعلق بأمن العملية الانتخابية، أكد كل من القوات الجديدة، والمجتمع المدني والمعارضة الدور الهام الذي يتوقع أن تقوم به القوات المحايدة في تأمين العملية الانتخابية، وذلك على ضوء التقدم المحدود المحرز في حل الميليشيات المسلحة ونزع سلاح المقاتلين السابقين. كما أكدت البعثة الحاجة إلى زيادة دور القوات المحايدة في تأمين العملية الانتخابية، وبخاصة أن اتفاق واغادوغو السياسي لا ينص على برنامج كامل لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج قبل الانتخابات، مما يزيد من مخاطر الأحداث الأمنية خلال العمليات. وقد علمت البعثة من الممثل الخاص للأمين العام وقادة القوات في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وقوات ليكورن أنه يجري الآن وضع خطة أمنية من أجل العملية الانتخابية من قبل قيادة قوات الدفاع وقوات الأمن في كوت ديفوار، والقوات الجديدة، ومركز القيادة المتكاملة، والقوات المحايدة، وذلك بالاستناد إلى تقييم دقيق للتهديدات يراعي هذه القيود، كما ينص على تعزيز التعاون مع قوات الدفاع والأمن في البلدان المجاورة. وقد أكدت البعثة من جديد في اجتماعاتها مع أصحاب المصلحة في كوت ديفوار على أهمية المعايير التي حددها الممثل الخاص للأمين العام تشوي، من أجل المصادقة على العملية الانتخابية، التي تشمل البيئة السلمية الآمنة التي ينبغي أن تجري فيها جميع المراحل المؤدية إلى الانتخابات.

هاء - نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج/حل الميليشيات المسلحة/إعادة توحيد الجيش

١٤١ - على الرغم من أن اتفاق واغادوغو السياسي واتفاقاته التكميلية تنص على أن المهام الرئيسية المتمثلة في نزع سلاح المقاتلين السابقين، وحل الميليشيات المسلحة، وإعادة توحيد الجيش الايفواري ينبغي ألا تتم إلا بعد إجراء الانتخابات، فإن أثرها المحتمل في الأمن العام للعملية الانتخابية ما برح مصدراً للقلق. وقد أكد المجتمع المدني في هذا الصدد على أن متابعة التقدم الأولي في أعقاب توقيع اتفاق واغادوغو السياسي، مع رفع مستوى الثقة وإنشاء مركز القيادة المتكاملة والفيالق المختلطة، فإن عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وحل الميليشيات المسلحة، وإعادة توحيد الجيش قد توقفت بسبب الخلافات السياسية بين الطرفين في اتفاق واغادوغو السياسي. وعلى ضوء التقدم المحدود المُحرز في هذه المسائل، فقد حث كل من تجمع الجمهوريين والمجتمع المدني مجلس الأمن على إبقاء

نظام العقوبات والحظر المفروض على الأسلحة إلى أن تُصبح عملية السلام راسخة لا رجوع فيها وتتم العمليات الرئيسية المتمثلة في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وحل الميليشيات، وإعادة توحيد الجيش. وفي هذه الأثناء، دعا جميع المحاورين مجلس الأمن إلى إبقاء القوات بمستوياتها الحالية في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وليكورن حتى إجراء الانتخابات. وخلال اجتماعهم ببعثة مجلس الأمن، أكد الجنرالات الأربعة، الذين يمثلون القوات المحايدة من ناحية، وقوات الدفاع والأمن في كوت ديفوار والقوات الجديدة من ناحية أخرى، علاقات العمل الممتازة القائمة بين وحداتهم منذ توقيع اتفاق واغادوغو وقللوا من شأن الأخطار التي تواجهها العملية الانتخابية رغم التقدم المحدود المحرز بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وحل الميليشيات، وإعادة توحيد القوتين.

١٤٢ - وقد أكد رئيسا الأركان للقوتين، الجنرال مانكو والجنرال باكايوكو، في هذا الصدد، التقدم المحرز بشأن إيواء المقاتلين السابقين وبشأن تخزين الأسلحة، وذلك رغم النقص في التمويل الذي تعاني منه القوات الجديدة، كما أخبر الممثل الخاص للميسر، السيد باديني، البعثة أنه واثق من أن عملية الإيواء ستتم خلال خمسة أشهر وفي الحين المناسب لإجراء الانتخابات. كما أكد الجنرالان التقدم الذي أحرزه مركز القيادة المتكاملة في الإشراف على العمليات الرئيسية المتمثلة في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وحل الميليشيات، وإعادة وتوحيد الجيش، وطمأن البعثة إلى أن القوات الايفورية مستعدة لضمان أمن العملية الانتخابية بدعم متواصل من القوات المحايدة. ورداً على النواحي التي تثير قلق البعثة بشأن عدم التيقن من حل الميليشيات المسلحة وبشأن عدم توفر الوضوح في إعادة توحيد الجيش، أشار قائد قوات ليكورن بوللييه، إلى مسؤولية القادة الايفواريين السياسيين الذين لا يزال يتعين عليهم الاتفاق بشأن الحصص المتعلقة بإعادة إدماج عناصر القوات الجديدة السابقة في الجيش الجديد وبشأن طريقة العمل في إعادة إدماج المقاتلين السابقين، بما في ذلك برنامج الخدمة المدنية.

١٤٣ - وعلاوة على ذلك، أثار الجنرالات مسألة إعادة النشر الإدارتين المالية والجمركية في الشمال، المتعذرة حالياً بسبب عدم الاتفاق على مصير قادة المناطق السابقين للقوات الجديدة وبشأن إعادة التوحيد الشامل للجيش، وذلك رغم اقتراحات محددة قدمها الميسر في كانون الثاني/يناير من هذا العام. بيد أن جميع المحاورين أجمعوا، بشأن إعادة التوحيد، على أنه سيكون من الأنسب إرجاء اتخاذ أي قرار وإحالة أمر ذلك إلى الرئيس الجديد بمجرد انتخابه، وإلى الإدارة الجديدة التي ستتحمل المسؤولية عن تحديد الاستراتيجية الدفاعية لكوت ديفوار. وعلى ضوء هذه الخلفية المتباينة ، حثت البعثة القوات المحايدة على القيام بدور استباقي في تأمين العملية الانتخابية، وفي الإشراف على عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة

الإدماج، وحل الميليشيات المسلحة، وإعادة توحيد الجيش، وهي العمليات التي تضطلع بها الاطراف أو تخطط لها في الوقت الحاضر.

واو – الحالة الاجتماعية – الاقتصادية والإنسانية

١٤٤ – لاحظت البعثة التقدم المحرز في كوت ديفوار في مجال حقوق الإنسان، على الرغم من تأكيد ممثلي المجتمع المدني على الاتجاه المستمر في العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس في البلد، الأمر الذي يشكل تهديدا وعقبة لحرية الحركة بالنسبة إلى النساء في جميع أرجاء الإقليم. ولذلك فقد حثت البعثة قوات الدفاع والأمن الايفوارية، والقوات الجديدة، والقوات المحايدة، على معالجة هذه النواحي الخطيرة المثيرة للقلق، ورغم ادعاء القوات الجديدة بأن إحراز تقدم في تنفيذ اتفاق واغادوغو السياسي خلال الأشهر الإثني عشر المنصرمة سيضمن رفع نظام العقوبات، فإن البعثة تشدد على أن اتخاذ قرار كهذا هو سابق لأوانه، بالنظر إلى أن الاتفاق ينص على رفع هذه التدابير بعد إجراء الانتخابات. وقد أشار جميع المحاورين إلى الأخطار التي تواجهها عملية السلام بالنظر إلى أزمة الأغذية العالمية وغيرها من الأزمات الاجتماعية – الاقتصادية. وقد أكد كل من الرئيس والقوات الجديدة بوجه خاص الحالة الإنسانية غير المستقرة في الأجزاء الوسطى والشمالية والغربية من كوت ديفوار ودعيا بعثة مجلس الأمن إلى حث المانحين على زيادة مساعدتهم المقدمة لإعمار وإصلاح الخدمات الاجتماعية والأساسية في الشمال. وأخيرا، وللدعوة إلى حلول أطول أجلا للحفاظ بعملية السلام بما يتجاوز إجراء الانتخابات، فقد حث زعماء المجتمع المدني المجتمع الدولي معالجة بعض الأسباب العميقة للأزمة الإيفوارية، التي لم يعالجها اتفاق واغادوغو السياسي وإن كانت حاسمة بالنسبة لاستقرار كوت ديفوار في الأجل الطويل، كملكية الأرض والمصالحة الوطنية.

زاي – التوصيات

١٤٥ – على ضوء المناقشات التي جرت بين بعثة مجلس الأمن ومحاوريها والاستنتاجات التي استخلصت من مختلف عمليات التبادل، توصي البعثة، مع تأكيدها من جديد على جدوى العناصر الواردة في الاختصاصات، بما يلي:

بالنسبة لمجلس الأمن

(أ) أن يواصل مجلس الأمن دعمه لتنفيذ اتفاق واغادوغو السياسي ولدور الميسّر ولدور الممثل الشخصي للأمين العام لكوت ديفوار، بما في ذلك المصادقة على جميع مراحل العملية الانتخابية؛

(ب) أن يشجع مجلس الأمن جميع الأطراف الإيفوارية على التمسك بالجدول الزمني المتفق عليه والمؤدي إلى إجراء انتخابات مكشوفة حرة عادلة شفافة في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ وتنفيذ جميع المهام المعلقة في إطار اتفاق واغادوغو، بشكل جدي؛

بالنسبة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وليكورن

(ج) أن يصادق الممثل الخاص للأمين العام لكوت ديفوار بشكل علني على قوائم الناخبين ونتائج الانتخابات؛

(د) أن يلح الممثل الخاص للأمين العام على الحكومة والعاملين التقنيين المشتركين في العملية الانتخابية بالتقيد بموعد إجراء الانتخابات المحدد في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر؛

(هـ) أن تعزز عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ما تبذله من جهود للتوعية بشأن الإطار المتفق عليه من أجل المصادقة على العملية الانتخابية بين تشوي، الممثل الخاص للأمين العام، من ناحية والأطراف من ناحية أخرى؛

(و) أن تواصل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار تعبئة المانحين المحتملين بقصد دعم عملية السلام، وعلى وجه الخصوص لتدارك الثغرة في تمويل الانتخابات البالغة ١٥ مليون دولار؛

(ز) أن تسهم كل من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وليكورن في توفير الأمن للعملية الانتخابية؛

بالنسبة للأطراف الإيفوارية

(ح) أن يسهم أصحاب المصلحة الإيفواريون في إيجاد بيئة تفضي إلى عملية انتخابية سلمية آمنة؛

(ط) أن يواصل الزعماء السياسيون الإيفواريون التمسك بمدونة حسن السلوك بالنسبة للانتخابات، وأن يضمن انتخابات مكشوفة حرة عادلة شفافة؛

(ي) أن يضمن كل من اللجنة الانتخابية المستقلة والعاملون التقنيون – دائرة الهجرة والتجنس وشركة ساغيم الفرنسية للتطبيقات العامة للكهرباء والميكانيكا –

أن تكون عمليات تسجيل الناخبين وتحديد هوياتهم شفافة وموثوقة.

(ك) أن يعترف القادة السياسيون الإيفواريون بالدور الهام الذي ينبغي للمجتمع المدني تأديته في عملية السلام وأن يتحملوا مسؤولية اتفاق واغادوغو السياسي؛

(ل) أن تنظر الأطراف الإيفوارية في الاقتراح المقدم من الميسّر بشأن إعادة توحيد الجيش؛

(م) أن تقوم وسائط الإعلام الإيفوارية الخاصة والرسمية بدور بناء في عملية السلام، بما في ذلك عن طريق التشجيع على تغطية العملية الانتخابية بشكل نزيه متوازن شفاف، وعلى المساواة بين جميع الأطراف في الوصول إلى وسائط الإعلام؛

سابعا – خاتمة

١٤٦ - يود أعضاء بعثة مجلس الأمن إلى أفريقيا الإعراب عن تقديرهم لفرصة تبادل وجهات النظر مع شركائهم الأفارقة بشأن مختلف المسائل المعروضة على مجلس الأمن. فقد شعروا أن المناقشات كانت بناءة ومفيدة جدا. كما يود مجلس الأمن، والسفراء كومالو، وسووارز، ورايهبيرت، وكافاندو، بصفتهم قادة أجزاء في البعثة، أن يسجلوا بشكل جماعي امتنانهم لمختلف الحكومات المضيفة والمحاورين الآخرين لما أبدوه من حسن ضيافة ودعم ولما أتاحوه من وقت. ويودون أيضا أن يشيدوا بزملائهم في المجلس، وبالأمين العام، وبممثليه الخاصين، لمشاركتهم السباقة ولإسهامهم في إنجاح البعثة في مهمتها. ويودون أخيرا، الإعراب عن تقديرهم للأمانة العامة لكل ما قدمته من دعم.

المرفق

تكوين البعثة واختصاصاتها*

التكوين

المستشار الأقدم، فلاديمير ك. سافرونكوف (الاتحاد الروسي)

السفير ر.م. مارتي م. ناتاليغاوا (إندونيسيا)

السفير ألدو مانتوفاني (إيطاليا)

السفير أوليفي بيل (بلجيكا)

السفير ألفريدو سويسكوم (بنما)

السفير ميشيل كافاندو (بوركينا فاسو)

السفير جاد الله الطلحي (الجماهيرية العربية الليبية)

السفير دوميساني كومالو (جنوب أفريقيا)

السفير ليو زنمين (الصين)

السفير جان – موريس ريبرت (فرنسا)

السفير لي ليونغ مينه (فييت نام)

السفير رانكو فيلوفيتش (كرواتيا)

السفير خورخي أوربينا (كوستاريكا)

السفير جون ساورز (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)

السفير أليخاندرو وولف (الولايات المتحدة الأمريكية)

* سبق إصدارها في الوثيقة S/2008/347.

الاختصاصات

أولا – بعثة مجلس الأمن إلى أفريقيا: الصومال

بقيادة السفير دوميساني كومالو (جنوب أفريقيا) والسفير جون ساورز (المملكة المتحدة)

١ – إعادة التأكيد على احترام مجلس الأمن لسيادة الصومال وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي ووحدته.

٢ – إعادة التأكيد على التزام مجلس الأمن بالتوصل إلى تسوية شاملة ودائمة للحالة في الصومال من خلال الميثاق الاتحادي الانتقالي، والتشديد على أهمية وجود مؤسسات تمثيلية ذات قاعدة عريضة يتم إنشاؤها من خلال عملية سياسية تضم الجميع في نهاية المطاف، على النحو المنصوص عليه في الميثاق الاتحادي الانتقالي.

٣ – الترحيب بالجهود المتواصلة، وتشجيع هذه الجهود، التي يبذلها الرئيس ورئيس الوزراء والمؤسسات الاتحادية الانتقالية من أجل النهوض بالعملية السياسية وتنفيذ الخطوات ذات الصلة للمرحلة الانتقالية على النحو المنصوص عليه في الميثاق الاتحادي الانتقالي، ولا سيما:

- الاتفاق على إعداد جدول زمني للعملية الدستورية يفضي إلى إجراء استفتاء وانتخابات حرة وديمقراطية في عام ٢٠٠٩؛
- عرض استراتيجية المصالحة للحكومة الاتحادية الانتقالية؛
- التحاور مع زعماء العشائر والزعماء المحليين في جميع أنحاء البلد؛
- بذل جهود تستهدف تحسين إدارة المالية العامة بما في ذلك عملية الميزانية والعملية المالية.

٤ – التأكيد مجددا على الحاجة إلى التوصل إلى اتفاق للوقف الشامل والدائم لأعمال القتال، وإلى وضع خريطة طريق لما تبقى من العملية الانتقالية.

٥ – الإعراب عن تصميم مجلس الأمن على مساعدة الجهود الصومالية من خلال وجود معزز ودور أكثر فاعلية للأمم المتحدة، بما في ذلك تقديم الدعم العملي للممثل الخاص للأمين العام ومكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال في تعزيز الحوار فيما بين الأطراف الصومالية، والمساهمة في تهيئة بيئة أمنية مستقرة، وتنسيق نهج الأمم المتحدة المتكامل نحو الصومال.

٦ - الاعتراف بما تسهم به بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال من أجل التوصل إلى سلام واستقرار دائمين في الصومال، وإبراز الحاجة إلى توفير موارد مالية، وأفراد، ومعدات، وخدمات من أجل النشر الكامل لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

٧ - الإعراب عما يساور المجلس من قلق بالغ إزاء استمرار انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في الصومال، والتشديد على ضرورة تقديم المسؤولين عنها للعدالة، ودعم العمل الرامي إلى تعزيز حماية حقوق الإنسان في الصومال والنهوض بها.

٨ - تسجيل قلق المجلس البالغ إزاء تدهور الحالة الإنسانية في الصومال، ومناشدة جميع الأطراف والجماعات المسلحة في الصومال اتخاذ الخطوات المناسبة لحماية السكان المدنيين، وكفالة سلامة وأمن أفراد بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وموظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني، وإتاحة إمكانية تقديم المساعدات الإنسانية إلى كل من يحتاجها في الوقت المناسب وبشكل آمن ودون عوائق.

ثانيا – بعثة مجلس الأمن إلى أفريقيا: السودان

بقيادة السفير دوميساني كومالو (جنوب أفريقيا) والسفير جون ساورز (المملكة المتحدة)

١ – إعادة التأكيد على التزام مجلس الأمن بسيادة السودان، ووحدته، وسلامته الإقليمية، وعلى تصميم المجتمع الدولي على تنفيذ اتفاق السلام الشامل وتسوية الحالة في دارفور.

٢ – التشديد على أن التنفيذ الناجح لاتفاق السلام الشامل يعد ضروريا لتحقيق السلام والاستقرار المستدامين في كل أنحاء السودان، بما في ذلك دارفور، وفي المنطقة، وتشجيع مواصلة التعاون بين حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان في الاضطلاع بمسؤولياتهما بمواصلة تنفيذ اتفاق السلام الشامل.

٣ – حث حكومة السودان على تكثيف جهودها الرامية إلى تسوية الأزمة في دارفور، والإعراب في نفس الوقت عن قلق المجلس البالغ إزاء استمرار العنف والإفلات من العقاب وما يترتب على ذلك من تدهور للحالة الإنسانية في المنطقة.

٤ – تكرار الإعراب عن دعم مجلس الأمن للعملية السياسية في إطار وساطة المبعوث الخاص للأمم المتحدة لدارفور السيد يان إلياسون، والمبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي لدارفور الدكتور سالم سالم، وحث جميع الأطراف على إنهاء العنف والمشاركة البناءة في عملية السلام في دارفور بهدف التوصل إلى سلام دائم في السودان.

٥ – إظهار تقدير مجلس الأمن العميق للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وأفرادها، وتكرار مناشدة حكومة السودان والجهات المانحة والبلدان المساهمة بقوات وكل الأطراف ذات الصلة تيسير النشر الكامل للقوة في أقرب فرصة وفق خطة الأمين العام.

٦ – التشديد على قلقه على أمن المدنيين والعاملين في مجال تقديم المعونة الإنسانية وبشأن إمكانية إيصال المساعدة الإنسانية إلى من يحتاجها من السكان، ومناشدة جميع الأطراف في دارفور وقف الأعمال الهجومية وإتاحة إمكانية وصول موظفي الإغاثة إلى جميع المحتاجين بشكل كامل وآمن ودون معوقات.

٧ – تكرار الإعراب عن اعتقاده بأن الحد من التوترات بين حكومتي السودان وتشاد يعد ضروريا من أجل تحقيق الأمن الإقليمي الدائم، ومناشدة الحكومتين التقيد بالتزاماتهما بموجب اتفاق داكار المؤرخ ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٨، واتفاق طرابلس المؤرخ ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٦ وغيرها من الاتفاقات الثنائية.

٨ – التشديد على ضرورة كفالة تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن، والتمسك بسيادة القانون في جميع الحالات، ومراعاة أن تأخذ الأصول القانونية الواجبة مجراها.

ثالثا – بعثة مجلس الأمن إلى أفريقيا: تشاد

بقيادة السفير جان – موريس ريبرت (فرنسا)

١ – إعادة تأكيد التزام مجلس الأمن بسيادة تشاد ووحدتها وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي، وبقضية السلام في المنطقة، في سياق أعمال العنف الجارية وأنشطة المجموعات المسلحة في دارفور وشرق تشاد وشمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى.

٢ – تأكيد التزام المجلس بمساعدة السلطات التشادية وسلطات جمهورية أفريقيا الوسطى على حماية اللاجئين الوافدين من دارفور والمشردين داخليا وغيرهم من السكان المدنيين المستضعفين، وتيسير إيصال المساعدة الإنسانية إلى شرق تشاد وشمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى، عن طريق إقامة وجود متعدد الأبعاد في تينك المنطقتين.

٣ – إبداء دعم المجلس لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وقوة الاتحاد الأوروبي في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، والتذكير بأن المجلس قد طلب إلى الأمين العام أن يقدم إليه تقريرا في أيلول/سبتمبر، بعد إجراء المشاورات الواجبة مع حكومتي تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى بشأن ترتيبات متابعة قوة الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك إمكانية إنشاء عملية للأمم المتحدة، رهنا بتطورات الحالة.

٤ – إعادة تأكيد قناعته بأن خفض التوتر بين حكومتي تشاد والسودان أمر جوهري لإحلال أمن إقليمي دائم، ودعوة كلتا الحكومتين إلى التقيد بالتزاماتها بموجب اتفاق داكار المؤرخ ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٨، واتفاق طرابلس المؤرخ ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٦ وغيرهما من الاتفاقات الثنائية.

٥ – التذكير بإدانة المجلس لاستمرار نشاط المجموعات المسلحة المتمردة في تشاد، وحث كافة الأطراف المعنية على احترام اتفاق سرت المؤرخ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧.

٦ – تشجيع السلطات التشادية على الحرص على تشجيع الحوار السياسي في ظل احترام الإطار الدستوري، على نحو ما بادر إليه الاتفاق المبرم في ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٧.

رابعا – بعثة مجلس الأمن إلى أفريقيا: جمهورية الكونغو الديمقراطية

بقيادة السفير جون – موريس ريبرت (فرنسا)

١ – الاعتراف بالمسؤولية الأولية لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية عن توطيد السلام والاستقرار، وتشجيع الإنعاش والتنمية في البلد، مما يتطلب بذل جهود مطردة طويلة الأجل ودعما دوليا مناسبا.

٢ – إعادة تأكيد التزام مجلس الأمن بالمساهمة في توطيد السلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما من خلال بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مع مراعاة أن المجلس طلب إلى الأمين العام أن يضع نقاطا مرجعية لتصفية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تدريجيا في المستقبل.

٣ – الإعراب عن دعم المجلس القوي للزخم الجديد الذي انبثق عن بيان نيروبي المشترك المؤرخ ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ وعن مؤتمر غوما المعقود في الفترة من ٦ إلى ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، اللذين يمثلان مجتمعين خطوة كبرى نحو استعادة سلام واستقرار دائمين في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى.

٤ – التشديد على طلب المجلس، بصيغته المقدمة بوجه خاص في القرار ١٨٠٤ (٢٠٠٨)، بأن تقوم المليشيات والجماعات المسلحة التي ما زالت موجودة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية بإلقاء أسلحتها، وعلى تشجيع الجهود التي تبذلها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والتعاون الإقليمي في هذا الصدد، بما في ذلك تحسين العلاقات بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية رواندا.

٥ – حث السلطات الكونغولية، بدعم من الدول المعنية الأخرى، ولا سيما دول المنطقة، على اتخاذ الخطوات المناسبة لوضع حد للاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية.

٦ – دعوة السلطات الكونغولية إلى أن تكثف على وجه الاستعجال جهودها الرامية إلى إصلاح قطاع الأمن، بما في ذلك الجيش والشرطة وقطاع العدل، وأن ترحب في هذا الصدد باجتماع المائدة المستديرة المتعلق بإصلاح قطاع الأمن الذي عقد في يومي ٢٥ و ٢٦ شباط/فبراير في كينشاسا، وأن تناقش سبل المضي قدما.

٧ – تأكيد دعم المجلس لتعزيز المؤسسات الديمقراطية وسيادة القانون والحكم الرشيد في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بسبل منها تنظيم الانتخابات المحلية في حينها.

٨ - التشجيع على بذل مزيد من الجهود لمعالجة الحالة الإنسانية الخطيرة المستمرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وحماية السكان المدنيين الضعفاء، وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ومكافحة الإفلات من العقاب، بما في ذلك فيما يتعلق بالعنف الجنسي الذي ترتكبه العناصر المسلحة.

خامسا – بعثة مجلس الأمن إلى أفريقيا: كوت ديفوار

بقيادة السفير ميشيل كافاندو (بوركينا فاسو)

١ – الترحيب بمسك السلطات الإيفوارية لزمام عملية السلام في إطار اتفاق واغادوغو السياسي واتفاقاته التكميلية.

٢ – الترحيب بالتقدم الكبير المحرز منذ توقيع الاتفاق واتفاقاته التكميلية.

٣ – الإعراب عن دعم المجلس لأنشطة الميسر، وممثله الخاص والممثل الخاص للأمين العام.

٤ – مواصلة تشجيع الأطراف على تنفيذ جميع أحكام الاتفاق واتفاقاته التكميلية تنفيذا تاما وبحسن نية، وإبراز ضرورة التقيد بالجداول الزمنية المقررة فيها وطمأنتها بشأن دعم المجلس في ذلك الصدد.

٥ – الترحيب بتوقيع المراسيم التنظيمية المتصلة بتنظيم الانتخابات، ولا سيما تحديد تاريخ الجولة الأولى للانتخابات الرئاسية ليوم ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

٦ – حث الحكومة واللجنة الانتخابية المستقلة على الإسراع بحل المسائل التقنية المتعلقة بالانتخابات.

٧ – الترحيب بتوقيع مدونة قواعد حسن السلوك في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ من جانب الأحزاب السياسية الرئيسية في كوت ديفوار، والتشديد على ضرورة أن يحترمها بصرامة كل الموقعين.

٨ – دعوة الأطراف إلى كفالة بيئة مواتية لتنظيم انتخابات حرة ومفتوحة ونزيهة وشفافة، والتذكير بأهمية أن يصدق الممثل الخاص للأمين العام على جميع مراحل العملية الانتخابية وتشجيع حكومة كوت ديفوار على تيسير حضور مراقبين دوليين خلال الانتخابات.

٩ – تشجيع الحكومة على كفالة أمن أماكن الاقتراع والمصوتين واللجنة الانتخابية المستقلة وتفكيكها.

١٠ – تشجيع مشاركة المجتمع المدني في تنفيذ الاتفاق، ولا سيما العملية الانتخابية.

١١ – الإشارة إلى أن المجلس سيدرس نظام الجزاءات في ضوء ما يجد من تطورات في عملية السلام والانتخابات.

١٢ – حث الأطراف الإيفورايية على كفالة حماية السكان المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال.

١٣ – الإشادة بعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وقوة ليكورن وتشجيعهما على ما تبذلانه من جهود في مجال حفظ السلام.